

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان
خلية الإعلام والاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

السبت 14 جوان 2025

نشاطات الوزير

اجتماع موسع لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب المالي على أعضاء مجلس الأمة استشعار حجم المسؤولية

■ الفترة المتبقية من الدورة النيابية ستعرف نشاطا مكثفا

الأوقاف، النشاطات المنجمية، التقاعد وكذا التهيئة العامة، فضلا عن نص القانون المحدد للقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ. وبعد دراسة الأسئلة الشفوية والكتابية المودعة لدى مكتب المجلس، تقرر إحالة 10 أسئلة شفوية و6 أسئلة كتابية على الحكومة لاستيفائها الشروط الشكلية المطلوبة، بالإضافة إلى برمجة جلسة لطرح الأسئلة الشفوية، يوم الخميس 26 جوان الجاري. وبالمناسبة، تم الإجماع على أن الفترة المتبقية من الدورة البرلمانية الحالية ستعرف نشاطا مكثفا، يتطلب تضافر جهود الجميع، كما يستوجب على أعضاء المجلس «استشعار حجم المسؤولية».

متابعة الشؤون الخارجية وتسيير الشؤون الإدارية والمالية وشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني. ويخصوص برمجة الأشغال التشريعية، أحال مكتب المجلس نص القانون المتعلق بالأوقاف على لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، كما تم تحديد جلسات عامة لعرض ومناقشة عدة نصوص قانونية، على غرار النصين المتعلقين بتنظيم محكمة التنازع وسيورها واختصاصها وكذا الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بهما. كما تتضمن القائمة نصوص قوانين تسوية الميزانية لسنة 2022، الإجراءات الجزائية، التأمينات الاجتماعية،

ترأس رئيس مجلس الأمة عزوز ناصري، الخميس، اجتماعا موسعا لمكتب المجلس لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، خصصت أشغاله لتوزيع المهام بين أعضاء المكتب ومناقشة رزنامة عمل هذه الهيئة التشريعية. وقد شمل جدول أعمال الاجتماع توزيع المهام بين أعضاء مكتب مجلس الأمة، النظر في الرزنامة المقترحة لعمل المجلس ما بين 16 جوان و8 جويلية المقبل، بالإضافة إلى دراسة وضعية الأسئلة الشفوية والكتابية المودعة لديه. في المستهل وعملا بمقتضيات النظام الداخلي لمجلس الأمة، كلف ناصري أعضاء مكتب المجلس بعدة مهام، من بينها المساعدة في

بفضل تطوير النظام المعلوماتي المدمج بروغرس.. بداري:

الرقمنة أسهمت في تحسين الخدمات الجامعية

حسب إحصائيات شهر جانفي 2025، مبرزا أنه تم وضع برنامج وجبات "متزن وصحي" بمشاركة الطلبة والأطباء. وفي السياق، أرجع الوزير تحسّن خدمات الإطعام إلى تبني الرقمنة، مما سمح باقتصاد قيمة مالية تفوق 15مليار دج، بعد استحداث المحفظة الإلكترونية للتذاكر والاستغناء النهائي عن التذاكر الورقية. وأضاف أن الرقمنة مشّت أيضا النقل الجامعي، عبر إطلاق تطبيق MY BUS لتمكين الطلبة من التعرف على مسار الحافلات وأوقات الإنطلاق والوصول، بالإضافة إلى المنصة الرقمية "منعتي" التي تسمح للطلبة بإيداع ملفات طلب المنحة الجامعية عن بعد.

بروغرس، الذي أصبح يقدم خدماته باللغتين العربية والإنجليزية، إلى جانب تفعيل خاصية حضور الطلبة عن طريق هذا النظام بتعميم استعمال بطاقة الطالب الموحدة والمتعددة الاستعمالات. وبخصوص خدمة الإيواء بالإقامات الجامعية التي أصبحت تتم بـ "صفر ورق"، ذكر الوزير بأن القطاع عمل على ترقية الحياة الطلابية بما يضمن تحسين ظروف إقامة الطلبة وتحصيلهم العلمي، من خلال جملة من الإجراءات قام بتنفيذها منذ سنة 2022. وفي مجال الإطعام الجامعي، سجل بداري تحسّن الخدمة عبر كل المطاعم الجامعية والمقدر عددها 514 مطعم، يقدم 365 ألف وجبة يوميا،

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري الخميس، بالجزائر العاصمة، أن تبني مسعى رقمنة القطاع، ساهم في تحسين الخدمات الجامعية المقدمة لفائدة الطلبة، من خدمة الإطعام والنقل والإيواء والمنحة الجامعية. وخلال جلسة علنية بمجلس الأمة، خصّصت لشرح الأسئلة الشفوية على عدد من أعضاء الحكومة، برئاسة رئيس المجلس عزوز نصري وبحضور وزيرة العلاقات مع البرلمان كوني كريكو، أوضح بداري أن "القطاع راهن على تحسين الخدمات الجامعية ورقمنة كل الإجراءات الإدارية عن طريق تطوير النظام المعلوماتي المدمج

ناصرى يتراأس إجتماعا موسعا لمكتب مجلس الأمة ضبط رزنامة عمل المجلس خلال الفترة القادمة

■ توزيع المهام بين أعضاء المكتب ومناقشة رزنامة عمل الهيئة التشريعية ■ تحديد جلسات عامة لعرض ومناقشة 10 نصوص قانونية
■ إحالة 10 أسئلة شفوية و6 كتابية على الحكومة لاستيفائها الشروط المطلوبة

الاجتماعية، الأوقاف، النشاطات المنجمية، التقاعد وكذا التعمية العامة، فضلا عن نص القانون المحدد للقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ.

ويعد دراسة الأسئلة الشفوية والكتابية المودعة لدى مكتب المجلس، تقرر إحالة 10 أسئلة شفوية و6 أسئلة كتابية على الحكومة لاستيفائها الشروط الشكلية المطلوبة، بالإضافة إلى برمجة جلسة لطرح الأسئلة الشفوية يوم الخميس 26 جوان الجاري.

وبالمناسبة، تم الإجماع على أن الفترة المتبقية من الدورة البرلمانية الحالية ستعرف نشاطا مكثفا يتطلب تضافر جهود الجميع، كما يستوجب على أعضاء المجلس استشمار حجم المسؤولية.

مكتب المجلس بعدة مهام، من بينها المساعدة في متابعة الشؤون الخارجية وتسيير الشؤون الإدارية والمالية وشؤون التشريع والملاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني.

ويخصوص برمجة الأشغال التشريعية، أحال مكتب المجلس نص القانون المتعلق بالأوقاف على لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، كما تم تحديد جلسات عامة لعرض ومناقشة عدة نصوص قانونية، على غرار النصين المتعلقين بتنظيم محكمة التنازع وسيرها واختصاصها وكذا الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بهما. كما تتضمن القائمة نصوص قوانين تسوية الميزانية لسنة 2022، الإجراءات الجزائية، التأمينات

ترأس رئيس مجلس الأمة، عزوز ناصرى، أول أمس، إجتماعا لمكتب المجلس موسعا لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، خصصت أشغاله لتوزيع المهام بين أعضاء المكتب ومناقشة رزنامة عمل هذه الهيئة التشريعية.

س - س

شمل جدول أعمال الاجتماع توزيع المهام بين أعضاء مكتب مجلس الأمة، النظر في الرزنامة المقترحة لعمل المجلس ما بين 16 جوان و8 جويلية المقبل، بالإضافة إلى دراسة وضعية الأسئلة الشفوية والكتابية المودعة لديه. في المستهل وعملا بمقتضيات النظام الداخلي لمجلس الأمة، كلف ناصرى أعضاء

الاستغناء عن التذاكر الورقية في الإطعام مكن من اقتصاد 15 مليار دينار.. بداري: تحسن الخدمات الجامعية بفضل رقمنة القطاع

الطلابية بما يضمن تحسين ظروف إقامة الطلبة وتحصيلهم العلمي من خلال جملة من الإجراءات قام بتنفيذها منذ سنة 2022.

وفي مجال الإطعام الجامعي سجل بداري، تحسنت الخدمة عبر كل المطاعم الجامعية و المقدر عددها 514 مطعم يقدم 365 ألف وجبة يوميا، حسب إحصائيات شهر جانفي 2025، مبرزا أنه تم وضع برنامج وجبات متزن وصحي بمشاركة الطلبة والأطباء.

في ذات السياق أرجع الوزير، تحسن خدمات الإطعام إلى تبني الرقمنة ما سمح باقتصاد قيمة مالية تفوق 15 مليار دينار، بعد استحداث المحفظة الإلكترونية للتذاكر والاستغناء النهائي عن التذاكر الورقية. وأضاف أن الرقمنة مسّت أيضا النقل الجامعي عبر إطلاق تطبيق "MY BUS" لتمكين الطلبة من التعرف على مسار الحافلات وأوقات الإنطلاق والوصول، بالإضافة إلى المنصة الرقمية (منحتي) التي تسمح للطلبة بإيداع ملفات طلب المنحة الجامعية عن بعد.

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري، أول أمس، أن تبني مسعى رقمنة القطاع ساهم في تحسين الخدمات الجامعية المقدمة لفائدة الطلبة من خدمة الإطعام والنقل والإيواء والمنحة الجامعية. كريمة. ت

أوضح بداري، خلال جلسة علنية بمجلس الأمة، خصصت لطرح الأسئلة الشفوية على عدد من أعضاء الحكومة، أن "القطاع راهن على تحسين الخدمات الجامعية ورقمنة كل الإجراءات الإدارية عن طريق تطوير النظام المعلوماتي المدمج "بروغرس" الذي أصبح يقدم خدماته باللغتين العربية والإنجليزية، إلى جانب تفعيل خاصية حضور الطلبة عن طريق هذا النظام بتعميم استعمال بطاقة الطالب الموحدة والمتعددة الاستعمالات". ويخصوص خدمة الإيواء بالإقامات الجامعية التي أصبحت تتم بـ"صفر ورق" ذكر الوزير، بأن القطاع عمل على ترقية الحياة

رقمنة القطاع حسنت الخدمات الجامعية

ص 1

اقتصاد 15 مليار دينار في تذاكر الإطعام

ص 4

رقمنة القطاع حسنت الخدمات الجامعية

المحفظة الإلكترونية لتذاكر الإطعام سمحت باقتصاد 15 مليار دينار



ب. ب. ب.

على مسار الحافلات، وأوقات الانطلاق والوصول، بالإضافة إلى المنصة الرقمية "منحتي" التي تسمح للطلبة بإيداع ملفات طلب المنحة الجامعية عن بعد. رشيدة ديوب

سجل بداري، تحسن الخدمة عبر كل المطاعم الجامعية والمقدر عددها 514 مطعم، يقدم 365 ألف وجبة يوميا حسب إحصائيات شهر يناير 2025، مبرزا أنه تم وضع برنامج وجبات "متزن وصحي" بمشاركة الطلبة والأطباء. وأرجع الوزير تحسن خدمات الإطعام إلى تبني الرقمنة، ما سمح باقتصاد قيمة مالية تفوق 15 مليار دينار، بعد استحداث المحفظة الإلكترونية لتذاكر الاستغناء النهائي عن التذاكر الورقية. وأضاف أن الرقمنة مست أيضا النقل الجامعي، عبر إطلاق تطبيق "ماي باس" لتمكين الطلبة من التعرف

طريق تطوير النظام المعلوماتي المدمج "بروغرس" الذي أصبح يقدم خدماته باللغتين العربية والإنجليزية، إلى جانب تفعيل خاصية حضور الطلبة عن طريق هذا النظام بتعميم استعمال بطاقة الطالب الموحدة والمتعددة الاستعمالات. ويخصوص خدمة الإيواء بالإقامات الجامعية التي أصبحت تتم بدسفر ورق"، ذكر الوزير بأن القطاع عمل على ترقية الحياة الطلابية بما يضمن تحسین ظروف إقامة الطلبة وتحصيلهم العلمي، من خلال جملة من الإجراءات قام بتنفيذها منذ سنة 2022. وفي مجال الإطعام الجامعي،

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، البروفسور كمال بداري، أن تبني مسمى رقمنة القطاع ساهم في تحسين الخدمات الجامعية المقدمة لفائدة الطلبة. من خدمة الإطعام والنقل والإيواء والمنحة الجامعية، حيث ساهم استعمال المحفظة الإلكترونية لتذاكر الإطعام باقتصاد 15 مليار دينار. وخلال جلسة علنية بمجلس الأمة عقدت أول أمس. خصصت لشرح الأسئلة الشفوية على عدد من أعضاء الحكومة. أوضح بداري أن القطاع راهن على تحسين الخدمات الجامعية ورقمنة كل الإجراءات الإدارية عن

ص 4

أعضاء مجلس الأمة يوجهون 9 أسئلة إلى 4 أعضاء في الحكومة

7 مليار دولار استثمار في البتر وكيمياء، تنمية الحدود أولوية والرقمنة اقتصدت ملايين الدنانير



ب. سليم

● ترأس عزوز ناصري، رئيس مجلس الأمة، الجلسة العامة المنعقدة أول أمس، خصصت لتوجيه تسعة أسئلة شفوية إلى أربعة أعضاء في الحكومة، تخص قطاعات: الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة، الداخلية والجماعات المحلية، التعليم العالي والبحث العلمي والاتصال. ووجه السيناتور محمد رباح سؤالا لوزير الدولة، وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة: بخصوص السياسات المتبعة في استخراج النفط الخام وتحويله، فضلا عن نسبة المشتقات النفطية المنتجة محليا مقارنة بتلك المستوردة، فيما سأل يوسف إيدر، ينوب عن عبد البري بوزنادم حول: مدى تقدم إجراءات تجسيد مركز تخزين الوقود وغاز البترول المسال ببلدية جامعة بولاية المنيتر.

وجامت الأسئلة الموجهة لوزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: من العضو محمد أمين ساحلي بخصوص التدابير المتخذة لتخفيف أوعية عقارية بولاية الجزائر، تخصص للدفن، سيما مع التوسع العمراني والسكاني الذي تشهده العاصمة، وكذا من العضو محمد بليماشي، حول موعد الانطلاق الفعلي للاستثمارات التنموية بالمناطق الحدودية التابعة لولاية تلمسان، وما هي التدابير المتخذة للقيام بها لإنجاح تلك

علاوة على سؤال آخر من محمد العربي سليمان، بشأن مصير منطقة النشاطات الاقتصادية 160 قطعة بولاية المنيمة، وإمكانية منح رخص البناء وشهادات المطابقة من طرف البلديات.

أما الأسئلة الموجهة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي، فكانت من عامري دحان، بشأن مدى عزم الوزارة مباشرة واتخاذ تدابير، تهدف إلى وضع حد جزري للأوضاع التي تعرفها الإقامات الجامعية. ومن السيناتور كمال خليفاتي، حول الرقمنة في قطاع التعليم العالي وما يرتبط بها من إمكانية إدراج اللغة العربية في نظام "بروغرس"، وما إذا كان هناك توجه نحو رقمنة الشهادات الجامعية للمتخرجين قبل اعتماد هذا النظام. وجامت الأسئلة الموجهة لوزير الاتصال محمد مزيان من عضو مجلس الأمة مبروك دريدي، بخصوص رؤية الوزارة لمسألة التفاعل مع الإعلام عبر الوسائط والتطبيقات الشبكية، وكيفية ضبط المجال لتقادي السليبي منه، وتحديد المسؤوليات، وسؤال العضو أحمد بوزيان حول التدابير المتخذة على وسائل الاعلام السمعية البصرية نهجا واللجوء إليها لحماية لعمرو وثا الثقافي الوطني ولا سيما في جانب الأغنية من السطو والاستيلاء.

وخلال الجلسة، أثنى رئيس مجلس الأمة، عزوز ناصري، على طبيعة الأسئلة المطارة من السادة أعضاء

مجلس الأمة الحاملة لانشغالات المواطنين وأمالهم؛ منوها بما جاء معرض ردود السادة أعضاء الحكومة: لافتا إلى أن الأرقام المقدمّة والتي تخص القطاعات التي كانت محل المناقشة تعطي صورة حقيقية لكل الإنجازات المحققة والتي أضحتنا نلمسها واقعا، والرامية إلى تعزيز النسيج الصناعي الوطني وتحفيز الصادرات وحماية اقتصاد البلاد.

من جانب آخر، وبخصوص آلية البعثات الاستعلامية المؤقتة، باعتبارها آلية منصوص عليها في الدستور، فقد أوضح السيد رئيس مجلس الأمة بأنه من الأهمية بمكان عدم الاكتفاء بصياغة التقارير بشأنها فحسب، بل ودعا إلى وجوب اتخاذ ما يلزم بما يُقضي إلى المتابعة عن كثب وعن قرب عن مخرجاتها، وذلك بالتنسيق مع الهيئات ذات الصلة.

الفجر

المطاعم الجامعية تقدم 365 ألف وجبة يوميا، بداري:

استحداث المحفظة الالكترونية للتذاكر سمح باقتصاد ما يفوق 15 مليار دج

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، بالجزائر العاصمة، أن تبني مسعى رقمنة القطاع، ساهم في تحسين الخدمات الجامعية المقدمة لفائدة الطلبة، من خدمة الإطعام والنقل والإيواء والمنحة الجامعية.

ويخصوص خدمة الإيواء بالإقامات الجامعية التي أصبحت تتم بـ«صفر ورق»، ذكر الوزير بأن القطاع عمل على ترقية الحياة الطلابية بما يضمن تحسين ظروف إقامة الطلبة وتحصيلهم العلمي، من خلال جملة من الإجراءات قام بتنفيذها منذ سنة 2022.

وفي مجال الإطعام الجامعي، سجل السيد بداري، «تحسن الخدمة عبر كل المطاعم الجامعية و المقدر عددها 514 مطعم، يقدم 365 ألف وجبة يوميا، حسب إحصائيات شهر يناير 2025»، مبرزا أنه تم وضع برنامج وجبات «متزن وصحي» بمشاركة الطلبة والأطباء.

وفي ذات السياق، أرجع الوزير «تحسن خدمات الإطعام إلى تبني الرقمنة، مما سمح باقتصاد قيمة مالية تفوق 15 مليار دج، بعد استحداث المحفظة الالكترونية للتذاكر والاستفتاء النهائي عن التذاكر الورقية». وأضاف أن الرقمنة مست أيضا النقل الجامعي، عبر إطلاق تطبيق MY BUS لتمكين الطلبة من التعرف على مسار الحافلات و أوقات الانطلاق والوصول بالإضافة الى المنصة الرقمية منحتي التي تسمح للطلبة بإيداع ملفات طلب المنحة الجامعية عن بعد.



حفيفة نورة

تحسين الخدمات الجامعية ورقمنة كل الإجراءات الإدارية عن طريق تطوير النظام المعلوماتي المدمج بروغرس الذي أصبح يقدم خدماته باللغتين العربية والإنجليزية، إلى جانب تفعيل خاصية حضور الطلبة عن طريق هذا النظام بتعميم استعمال بطاقة الطالب الموحدة والمتعددة الاستعمالات».

■ وخلال جلسة علنية بمجلس الأمة، خصصت لطرح الأسئلة الشفوية على عدد من أعضاء الحكومة، برئاسة رئيس المجلس عزوز ناصري وبحضور وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة كوثر كريكو، أوضح بداري أن «القطاع راهن على

NUMÉRISATION DU SECTEUR DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR L'INNOVATION DIGITALE À PLEIN RÉGIME

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, a mis en lumière, jeudi, les avancées majeures engendrées par la digitalisation du secteur. « Celle-ci a permis, une optimisation significative des services universitaires au bénéfice des étudiants, englobant la restauration, le transport, l'hébergement et l'attribution des bourses », a-t-il affirmé.

Le ministre a souligné que le secteur s'est résolument engagé dans l'amélioration des conditions estudiantines et la modernisation des procédures administratives, grâce au déploiement du système d'information intégré "Progrès".

Ce dernier, désormais disponible en arabe et en anglais, offre une gestion fluide et transparente des démarches académiques. Parmi les innovations phares figurent la généralisation de la carte étudiante unifiée et multifonctionnelle, ainsi que l'instauration d'un suivi digitalisé de la présence des étudiants.

Concernant l'hébergement en résidences universitaires, Kamel Baddari a rappelé la transition complète vers une administration « zéro papier ». Depuis 2022, une série de mesures ont été mises en œuvre pour rehausser la qualité des infrastructures et des services proposés. Sur le volet de la

restauration, le ministre a fait état d'une « amélioration notable dans les 514 restaurants universitaires répartis à travers le pays, servant quotidiennement 365.000 repas (chiffres de janvier 2025) ». Par ailleurs, l'adoption du portefeuille électronique a permis d'éliminer les tickets papier, générant ainsi des économies substantielles dépassant 15 milliards de DA. La révolution numérique s'est également étendue au transport universitaire avec le lancement de l'application "My Bus". En parallèle, la plate-forme "Eminha" facilite le dépôt dématérialisé des dossiers de demande de bourse.

K. A.



LORS D'UNE RÉUNION DU BUREAU PRÉSIDIÉE PAR AZOUZ NASRI LE CONSEIL DE LA NATION FIXE SON CALENDRIER DE FIN DE SESSION

Le président du Conseil de la nation, Azouz Nasri, a présidé, jeudi dernier, une réunion du bureau du Conseil, élargie aux présidents des groupes parlementaires et au contrôleur parlementaire. Cette réunion a été consacrée à la répartition des tâches entre les membres du bureau, ainsi qu'à l'examen du calendrier proposé pour les travaux du Conseil de la nation entre le 16 juin et le 8 juillet 2025.



Ph. Ikessoulène

■ KARIM AOUDIA

Elle a également porté sur l'étude de la situation des questions orales et écrites déposées auprès du bureau. En ouverture de la réunion, et conformément aux dispositions de la loi organique 16-12 modifiée et complétée (notamment ses articles 13 et 14) et à l'article 14 du Règlement intérieur du Conseil de la nation, M. Nasri a chargé les membres du bureau du Conseil de plusieurs tâches, dont l'assistance au suivi des affaires extérieures et de la gestion des affaires administratives, financières et législatives, ainsi que les relations avec le gouvernement et l'Assemblée populaire nationale. Concernant la programmation des textes législatifs, le bureau du Conseil a soumis le texte de loi relatif aux Wakfs à la Commission de l'éducation, de

la formation, de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique et des affaires religieuses. Il a également été décidé, lors de cette réunion, d'arrêter, lors d'une séance plénière programmée pour le 19 juin, la position du Conseil sur trois projets de loi. Il s'agit, a indiqué le Conseil de la nation, dans un communiqué rendu public, de celui modifiant et complétant la loi organique 98-03 du 3 juin 1998 relative à l'organisation, au fonctionnement et aux compétences du tribunal des conflits, du projet de loi modifiant et complétant la loi 04-18 du 25 décembre 2004 sur la prévention et la répression de l'usage et du trafic illicites de stupéfiants et de substances psychotropes et du projet de loi sur le règlement budgétaire de 2022. Les séances plénières reprendront, a informé la même source, le lundi 23 juin, avec l'examen du projet de

loi portant code de procédure pénale. Le lendemain, mardi, une autre séance portera sur le projet de loi modifiant la loi 83-11 du 3 juin 1983 sur les assurances sociales, tandis que le jeudi 26 du même mois, les membres du Conseil de la nation débattront du projet de loi sur les wakfs.

Le lundi 30 juin, deux séances plénières sont inscrites au programme, la première portera sur le projet de loi organisant les activités minières et la seconde examinera le projet de loi complétant la loi 83-12 du 2 juillet 1983 sur les retraites.

Deux autres séances sont au programme de la journée du jeudi 3 juillet, la première traitera du projet de loi sur la mobilisation générale et la seconde portera sur le projet de loi modifiant la loi 03-02 du 17 février 2003 régissant l'exploitation touristique des plages.

Le projet de loi portant code de procédure pénale, ainsi que celui portant mobilisation générale seront soumis au vote, le lundi 7 juillet.

Le même jour, le Conseil de la nation fixera, en outre, sa position sur ce qui reste des projets de loi sus-évoqués. Concernant les questions orales et écrites, le bureau a décidé de soumettre 10 questions orales et 6 questions écrites au gouvernement, car remplissant les conditions de forme requises, ainsi que la programmation d'une séance consacrée aux questions orales, le jeudi 26 juin. À cette occasion, il a été unanimement convenu que la période restante de la session parlementaire actuelle connaîtra «une activité intense», qui nécessite «la conjugaison des efforts» et une prise de conscience par les membres du Conseil de «l'étendue de la responsabilité».

K. A.

CONSEIL DE LA NATION : QUESTIONS ORALES AUX MINISTRES

FUTURS BACHELIERS

La numérisation pour faciliter les inscriptions universitaires



Le secteur de l'enseignement supérieur se prépare à accueillir les nouveaux bacheliers de la session juin 2025. L'étudiant peut procéder à son inscription à partir de n'importe quel endroit via des visites virtuelles numériques, découvrir toutes les universités et leurs activités et services pédagogiques, a souligné, jeudi dernier, le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, lors d'une plénière au Conseil de la nation consacrée aux questions orales. Le ministre a également insisté sur le rôle croissant de l'intelligence artificielle dans le processus d'orientation. «L'étudiant peut aussi bénéficier de l'intelligence artificielle mise en place pour l'assister dans son orientation. Elle est basée sur le big data et le data mining, pour faciliter son orientation», a précisé Baddari. Dans ce sillage, il a indiqué que l'étudiant inscrit peut recevoir son certificat de scolarité, son attestation de fin d'études, sa carte d'étudiant et sa bourse de façon numérique.» Pour le ministre, la numérisation du secteur a contribué à l'amélioration des services. Ce système d'information intégré compte, selon le ministre, 69 plateformes numériques et notre secteur est celui qui dispose du plus grand nombre de plateformes, de fonctions numériques et d'opérations toutes intégrées dans un système principal. Ces services couvrent l'accompagnement de l'étudiant, de l'enseignant, du chercheur et de l'employé et le parcours pédagogique de chaque étudiant ainsi que le parcours professionnel de chaque agent. Concernant les capacités techniques du système, Baddari a relevé que «celui-ci gère 1,8 million d'étudiants, 73.000 enseignants-chercheurs et 130.000 employés. Chaque jour, il enregistre 1,5 million d'activités. «Le secteur a misé sur l'amélioration des œuvres universitaires et la numérisation de toutes les procédures administratives, grâce au développement du système d'information intégré Progres qui propose, désormais, ses services en arabe et en anglais, ainsi que l'activation de la fonction de présence des étudiants via ce système, en généralisant l'utilisation de la carte d'étudiant unifiée et multifonctionnelle», a souligné Baddari. S'agissant de la restauration, Baddari fait état d'une amélioration du service dans les 514 restaurants universitaires qui assurent quotidiennement 365.000 repas, selon les statistiques du mois de janvier 2025. Le ministre a tenu, dans ce cadre, à rappeler que son département a procédé à «la mise en place d'un programme de repas équilibré et sain, élaboré avec la participation des étudiants et de médecins». Baddari attribue aussi cette amélioration des services de restauration «à l'adoption de la numérisation» qui a permis, selon lui, «de réaliser une économie de plus de 15 milliards de dinars, grâce à l'introduction du portefeuille électronique pour les tickets et l'abandon définitif des tickets papier». La numérisation a également touché le transport universitaire, à travers le lancement de l'application My Bus, permettant aux étudiants de connaître les itinéraires des bus et les horaires de départ et d'arrivée. À cela s'ajoute la plateforme Minhati (ma bourse) qui permet aux étudiants de déposer à distance leurs dossiers de demande de bourse universitaire.

■ Asala Boucetta

Enseignement supérieur **La numérisation a contribué à l'amélioration des œuvres universitaires**

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, M. Kamel Baddari, a affirmé, jeudi à Alger, que l'adoption de la démarche de la numérisation du secteur avait contribué à l'amélioration des œuvres universitaires au profit des étudiants, notamment la restauration, le transport, l'hébergement et la bourse universitaire.

Lors d'une plénière au Conseil de la nation, consacrée aux questions orales adressées à plusieurs membres du Gouvernement, présidée par M. Azouz Nasri, président du Conseil, en présence de la ministre des Relations avec le Parlement, Mme Kaouter Krikou, M. Baddari a indiqué que «le secteur a misé sur l'amélioration des œuvres universitaires et la numérisation de toutes les procédures administratives, grâce au développement du système d'information intégré +Progres+, qui propose désormais ses services en arabe et en anglais, ainsi que l'activation de la fonction de présence des étudiants via ce système, en généralisant l'utilisation de la carte d'étudiant unifiée et multifonctionnelle».

Concernant le service d'hébergement dans les résidences universitaires, désormais entièrement déma-



térialisé (zéro papier), le ministre a rappelé que le secteur s'est employé à l'amélioration de la vie estudiantine afin de garantir de meilleures conditions d'hébergement et d'acquisition académique, grâce à une série de mesures mises en œuvre depuis 2022.

En matière de restauration universitaire, M. Baddari a relevé «une amélioration du service dans l'ensemble des 514 restaurants universitaires, qui offrent 365.000 repas/jour, selon les statistiques de janvier 2025», soulignant la mise en place d'un programme de repas «équilibrés et sains», avec la participation d'étudiants et de médecins.

Dans le même sillage, le minis-

tre a expliqué «l'amélioration des services de restauration par l'adoption de la numérisation, permettant d'économiser plus de 15 milliards DA, grâce à l'introduction du portefeuille électronique pour les tickets et l'abandon définitif des tickets papier».

Et d'ajouter que la numérisation a également concerné le transport universitaire, avec le lancement de l'application +MY BUS+ permettant aux étudiants de connaître les itinéraires des bus, les heures de départ et d'arrivée, ainsi que la plateforme numérique +Eminha+ qui permet aux étudiants de déposer leurs dossiers de demande de bourse universitaire à distance.

ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR

Baddari défend son «bilan numérique»

DANS sa plaidoirie, le ministre de l'Enseignement supérieur a mis en avant les résultats obtenus.

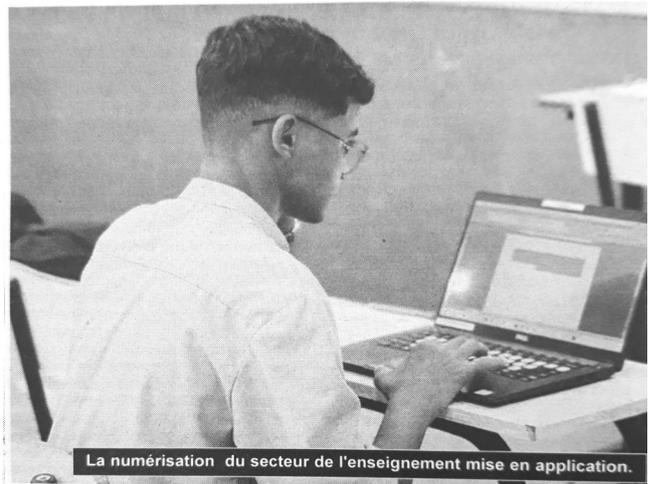
■ MOHAMED AMROUNI

La numérisation du secteur de l'enseignement supérieur bat son plein. Elle continue de produire des effets tangibles, notamment sur l'amélioration des œuvres universitaires. C'est ce qu'a affirmé le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari. Il intervenait, face aux membres de la chambre haute du Parlement, ce jeudi, lors d'une séance plénière au Conseil de la nation consacrée aux questions orales.

La plénière était consacrée aux questions orales adressées à plusieurs membres du gouvernement, présidée par Azouz Nasri, président du Conseil, en présence de la ministre des Relations avec le Parlement. Dans sa plaidoirie, Baddari a mis en avant les résultats obtenus grâce à l'approche numérique. Il a indiqué que « le secteur a misé sur l'amélioration des œuvres universitaires et la numérisation de toutes les procédures administratives, grâce au développement du système d'information intégré "Progres", qui propose désormais ses services en arabe et en anglais ». Il s'agit également de « l'activation de la fonction de présence des étudiants via ce système, en généralisant l'utilisation de

la carte d'étudiant unifiée et multifonctionnelle » a-t-il précisé. Poursuivant, le ministre a insisté sur l'impact positif sur le quotidien des étudiants, notamment en matière d'hébergement, de transport, de restauration et de gestion des bourses universitaires.

Concernant le service d'hébergement dans les résidences universitaires, désormais entièrement dématérialisé (zéro papier). Poursuivant, le ministre a rappelé que « le secteur s'est employé à l'amélioration de la vie estudiantine afin de garantir de meilleures conditions d'hébergement et d'acquisition académique, grâce à une série de mesures mises en œuvre depuis 2022 ». En matière de restauration universitaire, Baddari a relevé « une amélioration du service dans l'ensemble des 514 restaurants universitaires, qui offrent 365 000 repas/jour, selon les statistiques de janvier 2025 ». Baddari ne manquera pas l'occasion de souligner « la mise en place d'un programme de repas « équilibrés et sains », avec la participation d'étudiants et de médecins. Dans le même sillage, le ministre a expliqué « l'amélioration des services de restauration par l'adoption de la numérisation, permettant d'économiser plus de 15 milliards DA, grâce à l'introduction du portefeuille électronique pour les tickets et l'abandon définitif des tickets papier ».



La numérisation du secteur de l'enseignement mise en application.

Cela avant d'ajouter que « la numérisation a également concerné le transport universitaire, avec le lancement de l'application "MY BUS" permettant aux étudiants de connaître les itinéraires des bus, les heures de départ et d'arrivée ».

À ce qui précède s'ajoute « la plateforme numérique "Eminha" qui permet aux étudiants de déposer leurs dossiers de demande de bourse universitaire à distance » a-t-il conclu.

M. A.

CONSEIL DE LA NATION

Nasri préside une réunion du bureau

CETTE RÉUNION a été élargie aux présidents des groupes parlementaires et au contrôleur parlementaire.

Le président du Conseil de la nation, Azouz Nasri, a présidé, hier, une réunion du bureau du Conseil, élargie aux présidents des groupes parlementaires et au contrôleur parlementaire, consacrée à la répartition des tâches entre les membres du bureau et à l'examen du calendrier de travail de cette institution législative. L'ordre du jour de la réunion a porté sur la répartition des tâches entre les membres du bureau du Conseil de la nation et l'examen du calendrier proposé du travail du Conseil pour la période entre le 16 juin et le 8 juillet prochain, et des questions orales et écrites déposées auprès du bureau. À l'entame de la réunion, et conformément aux dispositions du règlement intérieur du Conseil, Nasri a chargé les membres du bureau du Conseil de plusieurs tâches, dont l'assistance au suivi des affaires extérieures et de la gestion des affaires administratives, financières et législatives, ainsi que les relations avec le gouvernement et l'Assemblée populaire nationale. Concernant la programmation des textes législatifs, le bureau du Conseil a soumis le texte de loi relatif aux Wakfs à la Commission de l'éducation, de la formation, de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique et des affaires religieuses, en fixant le calendrier des séan-



Nasri Azzouz, président du Conseil de la nation.

ces plénières pour la présentation et le débat de plusieurs textes de loi, notamment le texte relatif à l'organisation, au fonctionnement et aux compétences du tribunal des conflits, et le texte relatif à la prévention et la répression de l'usage et du trafic illicites de stupéfiants et de substances psychotropes. Il s'agit, en outre, des textes de loi sur le règlement budgétaire de l'année 2022, les procédures pénales, les assurances sociales, les Wakfs, les activités minières, la retraite et la mobilisation générale, ainsi que le texte de loi fixant les règles générales d'utilisation et d'exploitation touristiques des plages.

Après l'examen des questions orales et écrites déposées auprès du bureau du Conseil, il a été décidé de soumettre 10 questions orales et 6 questions écrites au gouvernement, car remplissant les conditions de forme requises, ainsi que la programmation d'une séance consacrée aux questions orales le jeudi 26 juin. À cette occasion, il a été unanimement convenu que la période restante de la session parlementaire actuelle connaîtra «une activité intense» qui nécessite «la conjugaison des efforts», et une prise de conscience par les membres du Conseil de «l'étendue de la responsabilité».

متفرقات

بحوث علمية تستقرئ الإرث الحضاري

مجلة
"عصور"
في عدد
جديد

الكتابات الجصية في عمائر مدينة قسنطينة خلال العصر الإسلامي، من خلال مقارنة فنية تحليلية تربط بين الزخرفة والرمزية والدلالات الاجتماعية للنقش.

واهتمت المجلة كذلك بمباحث متعلقة بالمتاحف والآثار، حيث قدّمت المذكورة سماد بن شامة دراسة وصفية عن المجموعات المتحفية من الفترة العثمانية المبروضة بالمتحف الوطني العمومي بشرشال، ورَكِّزت على القيمة الأثرية لتلك القطع ودورها في حفظ الذاكرة الفنية والإدارية لتلك المرحلة.

من جهته، تناول الدكتور حسين بن طيبة تقنيات بناء السفن القرطاجية، مستعرضاً طرق التصنيع والنماذج الهندسية التي مكنت قرطاجنة من فرض سيطرتها البحرية في البحر الأبيض المتوسط، في حين ناقشت الدكتورتان عائشة بن عقري ونجمة سراج أهمية علم الجيوماتيك في حفظ المواقع الأثرية، مسلطتين الضوء على أدوات وتقنيات حديثة باتت أساسية في صيانة الإرث التاريخي.

وفي مجال الدراسات الفكرية، قدّم الدكتور محمد بومدين والدكتور محمد بن عدي دراسة حول واقع العلوم اللسانية في المغرب الأوسط بين 962 هـ و1245 هـ، بما يعكس تطور النحو والبلاغة واللغة في السياقات الثقافية المختلفة التي عرفتها المنطقة.

ولم يفتل العدد الاهتمام بأدب الرحلة، حيث ضم دراسة للباحث طه محمد فرمان بمشاركة الأستاذ الدكتور محي الدين صف الدين حول مساهمات علماء المغرب الأوسط في هذا الجنس الأدبي بين القرنين 12 و15 الميلاديين، في حين تناولت الباحثة فاطمة بنت ناصر بن خلف الحاتمية بالاشتراك مع الأستاذة الدكتورة فاطمة بلواري رحلة أحمد بن قاسم الخطري سنة 1641م في كتابه "ناصر الدين على القوم الكافرين"، وهو نص أدبي - ديني يعمل الكثير من المضامين السياسية والاجتماعية. كما ساهم الباحث مصطفى حاج عبد القادر والأستاذ الدكتور مصطفى حجازي بدراسة معمقة حول العلاقات الثقافية.

تعد "عصور" واحدة من أبرز المجلات العلمية نصف السنوية المتخصصة في الحقل التاريخي في الجزائر، حيث تصدر منذ سنة 2002 عن مخبر البحث التاريخي - مصادر وتراجم - بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية بجامعة وهران 1، وتكرس أعمالها لاحتضان البحوث الجادة في مختلف الفترات التاريخية والفضاءات الحضارية، منطلقة من رؤية معرفية منفتحة على التخصصات المتناطقة في العلوم الإنسانية والاجتماعية.



الفرنسي، من خلال دراسة قانون الحالة المدنية الصادر في 23 مارس 1882، حيث كشف الباحث كيف كان لهذا القانون أثر مباشر في تفتيت البنية القانونية والاجتماعية للأهالي، وربطهم بالنظام الإداري الفرنسي بعيداً عن تقاليدهم وأعرافهم. كما قدّمت الباحثة خديجة أورزي في دراسة أنثروبولوجية حول عادات الأكل في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1800)، وتكشف من خلالها كيف كانت الثقافة الغذائية تعبيراً عن هوية المجتمع وتماسكه الداخلي، وتوثق لأطباق وممارسات ما زال بعضها حياً في الذاكرة الشعبية المعاصرة.

ومن خلال دراسة في الأرشيفات وكتابات المستشرقين، تناول الدكتور فؤاد عزوز طقوس وعادات استقبال المولود في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي، مركزاً على كتابات "ديسبار مي" كنموذج لفهم كيف حاول الاستعمار تصوير الحياة الاجتماعية في الجزائر من منظور استشراقي مشحون بالأحكام المسبقة.

وفي مجال التراث المادي والعمراني، نشر الدكتور محمد عبد الجليل شيخي دراسة وصفية حول حمام سيدي بلحسن المعماري، أو "حمام الصباغين" كما يُعرف في تلمسان، باعتباره نموذجاً لروائع العمارة المرابطية التي امتازت بالبساطة الجمالية والتصميم الوظيفي المتقن. وفي دراسة أخرى، سلّم الدكتور بونس جيهش الضوء على

أصدرت مجلة "عصور" شهر جوان الجاري عددها الجديد، حاملة معها مجموعة من الدراسات العلمية المحكمة التي تعكس عمق البحث الأكاديمي في مجال التاريخ والعلوم الإنسانية والاجتماعية..

فاطمة الوحش

تميّز هذا المدد بجملة من الدراسات التي تقترب من قضايا الذاكرة الوطنية، وتسلّم الضوء على وجوه وشخصيات لعبت أدواراً تريبوية وثقافية وإصلاحية في عمق المجتمع الجزائري، كما تتناول محطات حساسة من تاريخ الثورة التحريرية، فضلاً عن قراءات أنثروبولوجية وفنية تنهّب إلى تحليل مظاهر الحياة اليومية والممران والفكر الشعبي.

ومن بين الموضوعات التي نشرت في هذا المدد، نجد دراسة للدكتور محمد محمدي حول الشيخ أحمد شطلة، أحد الوجوه الإصلاحية بمنطقة الأغواط، حيث تتبع الباحث جهود التريبوية بين عامي 1900 و1950، مسلطاً الضوء على دوره في بعث الوعي الديني والثقافي في الجنوب الجزائري خلال فترة استعمارية اتسمت بمحاولات طمس الهوية ومصادرة الفضل التريبوي. وفي الإطار نفسه، تطرق الدكتور بغداد شاشي بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور سفيان لوصيف إلى الدور الثوري الذي لعبته الكشافة الإسلامية الجزائرية في منطقة المدينة بين سنتي 1947 و1962، وذلك من خلال قراءة تحليلية تستند إلى شهادات ووثائق تاريخية. تظهر كيف شكلت الكشافة مدرسة للنضال والتنظيم والعمل الجماعي في وقت دقيق من مسار الثورة.

ويوجد هذا العدد من المجلة في مساهمة الدكتورة وردة بورزق والدكتور مصطفى سعداوي معالجة دقيقة لمساعي الولاية الرابعة التاريخية لمعد مؤتمر الصومام في قلب الولاية الثالثة، من خلال المنكرات الشخصية للفاعلين في الثورة، وهي وثائق نادرة تعكس النقاشات والخلافات الداخلية التي سبقت ذلك المنعطف الحاسم في تنظيم العمل الثوري. أما الباحث عبد الحكيم هادي والدكتور سمير مززع فيقدّم قراءة في أسباب ثورة 1871 بمنطقة القبائل، من خلال مقارنة جديدة للعوامل التي قادت إلى اندلاع واحدة من أكبر الانتفاضات ضد الاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر.

وتتناول الدكتور عبد الوحيد جلامة سياسة التفتيك الاجتماعي التي انتهجها الاستعمار



المدرسة العليا للفنون الجميلة بالجزائر العاصمة
أحمد بوجليل مطبق
Higher School of Fine Arts of Algiers
Ahmed & Rabah Asselah
Opentext

TINDA25 Tech & Innovation
in Design & Arts

AlgerIA Revolutions

Workshop on DZ Art & Design in the Age of Artificial Intelligence

Study Day / Debate / Hackathon
June 11-13, 2025. ESBA Algiers.

immersa
Institute

التظاهرة الفنية "تينا 25 - التكنولوجيا والابتكار في التصميم والفنون"

مستقبل الإبداع في ظل الذكاء الاصطناعي..

تحت المجهر

العالم الرقمي المتسارع" ومن جانبه، تحدث المدير العام المساعد بالديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، نيلسي مهدي، عن التطورات المعقدة التي يفرضها الذكاء الاصطناعي وتأثيره على المهنة الإبداعية الفنية، على اعتبار أنه "تحول جذري يفرض علينا إعادة صياغة العديد من المفاهيم ووضع أطر قانونية لحماية الحقوق المعنوية والمادية للمبدعين، وكذا بلورة ميثاق وطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في مجالات الإبداع الفني".

وإستعرض المتحدث، في سياق كلامه، الجوانب القانونية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة المتعلقة بالمصنفات المنتجة بواسطة الذكاء الاصطناعي وسبل حماية الحقوق المادية والفكرية للمؤلفين من طرف الديوان، في حال استعمال مصنفاتهم عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وكذا مراقبة كل أشكال استغلال هذه المصنفات في الفضاء الرقمي، وبدوره قال رئيس شعبة الفنون البصرية بالمدرسة، جودة قسومة، إنه تم تخصيص خلال التظاهرة ورشات لفائدة 25 طالبا حول الفن والذكاء الاصطناعي، إلى جانب تنظيم مسابقة لتنفيذ مشاريع فنية في مجال الذكاء الاصطناعي، تم عرض نتائجها يوم احتتام التظاهرة.

كما عرفت هذه الفعالية تقديم مداخلات أخرى، من بينها "الذكاء الاصطناعي وتأثيره على الفن"، "التحديات التربوية والبيداغوجية في عصر الذكاء الاصطناعي"، وكذا "الممارسات الإبداعية باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي".

احتضنت المدرسة العليا للفنون الجميلة بالجزائر العاصمة أطفال التظاهرة الفنية الإبداعية "تينا 25 - التكنولوجيا والابتكار في التصميم والفنون" تحت شعار "الفن والتصميم الإبداعي في عصر الذكاء الاصطناعي". بمشاركة أكاديميين وخبراء وأساتذة وفنانين ومطلة. وقال مدير المدرسة بلهاج طرشاوي إن هذه التظاهرة "مؤعد سنوي ومنصة فكرية أكاديمية مفتوحة لمناسبة واسعة لجمع التسللات التي يطرحها واقع توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الفني، وذلك من خلال سلسلة من المداخلات أطرها خبراء في مجال الذكاء الاصطناعي وأساتذة مختصون بهدف رصد التحولات الفنية والتكنولوجية، ومحاولة استكشاف إيجابيات وسلبيات ولوح عالم الذكاء الاصطناعي واستخداماته في المجال الفني".

ومن جهته، تطرق الخبير في استراتيجيات الذكاء الاصطناعي، حسان عقون، في مداخلته "الذكاء الاصطناعي التكنولوجي والابتكار والمجتمع" إلى التطور الحاصل في هذا المجال والذي "يسمح لأغلا واسعة في ترقية الإبداع والابتكار الفني، وذلك من خلال توظيف الذكاء الاصطناعي وبإلى التطبيقات الرقمية في إنتاج أعمال فنية نوعية وذات قيمة عالية". واعتبر المتحدث أنه من "الضروري تحقيق مساهمة جزائرية فعالة في هذه البيئة الرقمية العالمية، بخصوصيات ثقافية جزائرية، والانسجام بوعي ومسؤولية في خضم هذه التغيرات التكنولوجية، مع تأكيد القيم والهوية الثقافية الجزائرية في خلق نماذج وأدوات رقمية وتطبيقات تؤكد الوجود الجزائري في هذا

جامعة البشير الإبراهيمي ببرج بوعريريج..

تكريم أزيد من 148 طالبة حافظة للقرآن الكريم



في مبادرة هي الثانية من نوعها بادرت جامعة العلامة الشيخ محمد البشير الإبراهيمي ببرج بوعريريج، إلى تكريم 148 طالبة حافظة لكتاب الله عز وجل تزامنا واختتام السنة الجامعية 2025/ 2024.

رابح سلطاني

بادرت جامعة محمد البشير الإبراهيمي إلى تنظيم حفل تكريمي بقاعة المحاضرات الكبرى "عبد الحميد بن هذوقة" حضره أساتذة وأولياء الطلبة من مختلف الولايات كرموا من خلالها حافظة القرآن بعد إتمام حفظه بالأحكام الشرعية على يد أساتذة ومختصين في القراءة استغرقوا أكثر سنة من المواظبة في حفظه، كللت في النهاية بثمرة الحفظ.

وأكد مدير الجامعة، البروفيسور بوعزة بوضرساية، أن هذه المبادرة تندرج في سياق مساعي الحفاظ على الهوية الوطنية والثوابت الدينية في الجزائر، هكذا مبادرات وندوات علمية بهدف تشجيع الأجيال والطلبة على حفظ القرآن الكريم، والتمسك بالدين الإسلامي باعتباره العمود الفقري للهوية العربية والإسلامية، كما أن حب الوطن مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدين وأن الحفاظ على الثوابت الدينية هو جزء من مسؤولية الأجيال الحالية والمستقبلية استناداً إلى توجيهات رئيس الجمهورية ورسالة الشهداء والمجاهدين الذين ضحوا من أجل الوطن.

كما جدد المتحدث رسالته للشباب باعتبارهم عماد

أوهويتها. بالمقابل أبدى حفظة القرآن المكرمين على هامش الاحتفالية عن مساندتهم الكبيرة إزاء هذه المبادرة، معبرين عن شكرهم لإدارة الجامعة ومعلمي القرآن على جهودهم الكبيرة التي بذلوها طيلة شهور في تعليمهم وتحفيظهم القرآن الكريم مشيدين بالجهود المبذولة من طرف إدارة الجامعة لإقامتها مثل هذه الأنشطة.

المستقبل، مؤكداً على أهمية وعيهم وتثقيفهم لبناء وطن قوٍ، متماسك يحافظ على هويته الحضارية خاصة من خلال اللغة العربية التي نص عليها الدستور، لاسيما في ظل ما تتعرض إليه الجزائر من مؤامرات تستهدف وحدتها وأن استرجاع مقومات نوفمبر باعتبارها رمزاً للصمود هو السبيل للحفاظ على استقلالية البلاد، وتمسك بثوابتها ولن تسمح لأي محاولة للمساس بوحدها

اعتمدها مبادرة التحالفات العربية للبحث العلمي والابتكار إطلاق مشاريع بحثية جزائرية.. هذا الإثنين

علمية فعالة، تركز على الشراكة والتكامل، لمواجهة التحديات التنموية المشتركة". وتغطي هذه المشاريع البحثية مجالات استراتيجية متنوعة، تشمل الزراعة والتكنولوجيا والطاقة والصحة، حيث تتعلق مواضيعها بـ "الإنتاج الحيواني الذكي مناخيا في البلدان العربية" و«أنظمة الذكاء الاصطناعي الآمنة والسريعة»، و«تصنيع وتطبيق البلاستيك الحيوي وكذا مشروع إدخال تكنولوجيا السوائل التي تقع بين الحالتين السائلة والغازية، في القطاعات الاقتصادية الوطنية والصناعات الدوائية». وتعكس هذه المشاريع "المكانة الريادية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، وما تزخر به من كفاءات علمية قادرة على التميّز عربيا ودوليا"، يضيف المصدر ذاته.

سيتم إطلاق مشاريع بحثية جزائرية تم اعتمادها ضمن مبادرة التحالفات العربية للبحث العلمي والابتكار لعامي 2023/2024، هذا الإثنين بالجزائر العاصمة، حسب ما أفاد بيان للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. ففي إطار دعم التعاون العربي في مجال البحث، وتحت رعاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بالتعاون مع مجالس البحث العلمي العربية، يأتي تنظيم هذه المبادرة الرامية إلى "تسليط الضوء على الإنجازات البحثية الجزائرية، وتعزيز التعاون العربي المشترك في مجالات العلوم والابتكار". وسيجمع هذا الحدث العلمي، مثلما أشار إليه البيان "نخبة من الباحثين والخبراء من مختلف الدول العربية"، بهدف "خلق بيئة

أبرمتها المدرسة العليا للأساتذة بالعلمة اتفاقيات تعاون مع 5 مؤسسات جامعية

ونقاط تكوين تابعة للمدرسة العليا للأساتذة "مسعود زقار" على مستوى هذه المؤسسات الجامعية حسب ما أبرزه البروفيسور. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى توسيع شبكات التكوين على مستوى المدارس العليا للأساتذة بهدف الاستجابة النوعية لطلب قطاع التربية الوطنية. وذكر بالمناسبة بأن المدرسة العليا للأساتذة بالعلمة، ستعمل على مرافقة هذه الملحقات الموزعة عبر المؤسسات الجامعية المعنية في عمليات التكوين التي ستطلق بداية من الموسم الجامعي المقبل، (2025-2026).

م- ي

أبرمت المدرسة العليا للأساتذة مسعود زقار بالعلمة، أول أمس، 5 اتفاقيات تعاون مع مؤسسات جامعية لتعزيز التعاون الأكاديمي والعلمي فيما بينها حسب ما علم أول أمس، من مدير ذات المدرسة. وأبرمت هذه الاتفاقيات بين المدرسة وجامعات كل من محمد الشريف مساعدي بسوق أهراس، وعبد الرحمان ميرة بيجاية، ومحمد لمين دباغين (سطيف 2) إضافة إلى جامعتي مصطفى بن بولعيد (باتنة 2) والعربي بن مهدي بأم البواقي، يوضح البروفيسور علي بوقارورة. وتتص ذات الاتفاقيات التي تأتي تنفيذا لتوصيات السلطات العليا للبلاد، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على إنشاء ملحقات

ضمن مبادرة التحالفات العربية للبحث العلمي والابتكار إطلاق مشاريع بحثية جزائرية معتمدة

البلدان العربية، وأنظمة الذكاء الاصطناعي الأمانة والسريعة وتصنيع وتطبيق البلاستيك الحيوي وكذا مشروع إدخال تكنولوجيا السوائل التي تقع بين الحالتين السائلة والغازية في القطاعات الاقتصادية الوطنية والصناعات الدوائية.

وتعكس هذه المشاريع المكانة الريادية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، وما تزخر به من كفاءات علمية قادرة على التميز عربيا ودوليا.

للاشارة تعتبر مبادرة التحالفات العربية للبحث العلمي والابتكار، من أبرز المبادرات العلمية الإقليمية التي تهدف إلى "توحيد الجهود البحثية في العالم العربي لمجابهة التحديات المشتركة من خلال إنشاء تحالفات علمية عربية متكاملة، حيث تتولى تنفيذ مشاريع استراتيجية تتماشى مع أولويات التنمية المستدامة".

وتتكفل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المشاركة بدعم فرقها البحثية، بينما يشرف اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، على توفير الدعم اللوجستي والتشبيك العلمي ومتابعة التنفيذ إلى جانب الترويج للنتائج.

سيتم بعد غد إطلاق مشاريع بحثية جزائرية تم اعتمادها ضمن مبادرة التحالفات العربية للبحث العلمي والابتكار لعامي 2023 / 2024، حسب ما أفاد به بيان للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ر.م

يأتي تنظيم هذه المبادرة الرامية إلى تسليط الضوء على الانجازات البحثية الجزائرية، وتعزيز التعاون العربي المشترك في مجالات العلوم والابتكار، في إطار دعم التعاون العربي في مجال البحث تحت رعاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بالتعاون مع مجالس البحث العلمي العربية.

ويجمع هذا الحدث العلمي الذي يقام بالعاصمة، نخبة من الباحثين والخبراء من مختلف الدول العربية، بهدف خلق بيئة علمية فعالة تركز على الشراكة والتكامل لمواجهة التحديات التنموية المشتركة.

وتغطي هذه المشاريع البحثية مجالات استراتيجية متنوعة تشمل الزراعة والتكنولوجيا والطاقة والصحة، حيث تتعلق مواضيعها بالإنتاج الحيواني الذكي مناخيا في

اتفاقيات تعاون جامعية



أبرمت المدرسة العليا للأساتذة "مسعود زقار" بالعلمة (شرق سطيف) الخميس، 5 اتفاقيات تعاون مع مؤسسات جامعية لتعزيز التعاون الأكاديمي والعلمي فيما بينها، وتنص ذات الاتفاقيات التي تأتي تنفيذاً لتوصيات السلطات العليا للبلاد ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على إنشاء ملحقات ونقاط تكوين تابعة للمدرسة العليا للأساتذة "مسعود زقار" على مستوى هذه المؤسسات الجامعية، وتهدف إلى توسيع شبكات التكوين على مستوى المدارس العليا للأساتذة بهدف "الاستجابة النوعية لطلب قطاع التربية الوطنية"، وستعمل المدرسة العليا للأساتذة بالعلمة على مرافقة هذه الملحقات الموزعة عبر المؤسسات الجامعية المعنية في عمليات التكوين التي ستنتقل بداية من الموسم الجامعي المقبل (2025-2026).

قراءة في قرار إلزامية التكوين في اللغة الإنجليزية للطلبة والباحثين



بقلم،
د. محمد بوارابيح

يستفيد الباحثون والإداريون العاملون بالجامعات الجزائرية، من تربية قصيرة وطويلة المدى، وتحدد الجلسات العلمية والإدارية. غير أن هذه الاستفادة لا تبنى عليها في كثير من الأحيان فائدة ترجى للجامعة ولا للمجتمع، ولذلك كان من الضروري إدخال إصلاحات على نظام التربصات حتى لا تتحول إلى ما يشبه الزرع، يستفيد منه من يستحقه ومن لا يستحقه.

الإنجليزية أن تشكل الاستثناء، كما أنه لا يمكن للجامعة الجزائرية - وهي قاطرة المجتمع الجزائري - أن تشذ عن هذا الاتجاه. وفي هذا السياق تشدد الحاجة إلى هذا الاستحقاق وهو إعطاء اللغة الإنجليزية المكانة التي تستحقها في مجال البحث العلمي.

رابعا، قرار تاريخي ولكنه يحتاج إلى وقت، إن إلزامية التكوين في اللغة الإنجليزية والتدريس بها بعد العودة من التريض قرار تاريخي، ولكن رؤية ثمرته وأثاره في الجامعة الجزائرية تحتاج إلى وقت، لأن نسبة لا يستهان بها ممن سيخضرون للتكوين في اللغة الإنجليزية لن يتمكنوا منها في المدة التي منحت لهم ومن لم ين يتحولوا بالكيفية المطلوبة من التكوين إلى التدريس وستكون أمام مشكلة حقيقية وهي مشكلة تكوين الكوادر وعدم جاهزيته لتكوين غيره، وهذا قد يترك عمليا التحول اللغوي التي ننشدها.

خامسا، أطروحات ومذكرات تخرج على طريقة القس واللمسق،

هذه حقيقة لا يمكن إنكارها، وقد ازدادت في ظل تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إذ يلجأ بعض الباحثين والطلبة إلى وسيلة القص واللمسق لريح الوقت وتمجيل المناقشة واستلام الشهادة والتطلع إلى الأستانية لتحسين الوضعية المالية والاجتماعية، ولا يحتاج المحكم المحكك إلى جهد كبير ليكتشف هذه العملية فيرفض عددا لا بأس من الأطروحات والمذكرات قبل أن تزلت من الرقابة العلمية.

سادسا، تحسين المرفئة الدولية لمؤسسات التعليم العالي والبحوث المتجزة فيها،

إن المنشورات العلمية باللغة الإنجليزية منتخس لا محالة من المرفئة الدولية لمؤسسات التعليم العالي وللبحوث التي ينجزها الباحثون؛ فكما ازدادت هذه المرفئة، ازدادت معها المكانة العلمية للباحثين والطلبة، إن كثيرا من المؤسسات التي ينتمون إليها. إن كثيرا من المؤسسات تخصص مواقعها لاستقبالات المسؤولين وصورهم التذكارية وغيرها مما لا يشكل أولوية، وتتخلى في المقابل التي تحدثت عنها وليس بالكيفية التي اعتدنا عليها في بعض الصاعات التي تركز على العدد وتفعل عن الكيف ظلنا من القائمين عليها بأن كثرة العرض ستفي بالغرض.

“

مستمراتها. كل هذا يجعل التوجه إلى اللغة الإنجليزية ضرورة ملحة، تحتم على التخب في الجزائر تقديم مساهماتها في هذا المجال وتحتم على التخبية الجامعية على وجه الخصوص بذل ما في وسعها لإنجاح مشروع تعميم اللغة الإنجليزية في المدارس والجامعات وتأهيل المحلات العلمية وإعادة هيكلتها إن اقتضى الأمر من أجل أن تتحول من الأحادية اللغوية ومن هيمنة اللغة الفرنسية إلى تهية الأرضية لمشاريع التكوين في اللغة الإنجليزية التي بادرت بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وأن تعمل هيئات التحرير في المجالات العلمية على إخراج عدد مزود عربي- إنجليزي كما هو شأن بعض المجالات العلمية المحككة التي كان لنا شرف الكتابة فيها كمجلة "الأديان" التي يصدرها المركز الدولي لغوار الأديان بالدرجة القطرية.

إن قرار إلزامية التكوين في اللغة الإنجليزية والتدريس بها بعد العودة من التريض هو قرار تاريخي، ومن مبرراته وأهدافه:

أولا، ضعف رصيد الباحثين الجزائريين في اللغة الإنجليزية

إن الضعف هنا لا يشمل كل الباحثين الجزائريين، ولكنه يشمل أغليهم، فحسبة ما ينشر في المجالات العلمية المحككة في الكليات والجامعات الجزائرية لا يكاد يُذكر، ولهذه المشكلة أسباب كثيرة، منها هيمنة اللغة الفرنسية على الجامعات والإدارات والنظر إلى الفرنسية في فترة من الفترات على أنها "غنيمة حرب"، ثم حدث تغير في التوجه في السنوات الأخيرة تحييزا إلى الإجماع العالمي على اللغة الإنجليزية لكونها لغة العلم ولغة البحث من دون منازع.

ثانيا، التركيز في الإنجليزية على اللغة القواعدية وإهمال اللغة البحثية، أقصد باللغة القواعدية اللغة الإنجليزية التي تستحوذ فيها برامج تعليم قواعد اللغة الإنجليزية على حصة الأسد، وهو ما يُخرج باحثا ملأ بقواعد اللغة الإنجليزية وربما محيطا بدقائقتها ولغاتها ولكنه عاجز في النهاية عن الكتابة بها لمجلة وطنية أو عالمية لأنه يفتقد إلى التكوين في اللغة البحثية التي هي الأساس.

ثالثا، الجزائر ليست الاستثناء في عالم أعلن القطيعة مع الفرنسية واختار الإنجليزية، لا يمكن للجزائر في ظل التوجه العالمي نحو

إن كثيرا من مجلاتنا لو عرضناها على محك التدقيق اللغوي فيما يتعلق بالملخصات باللغة الأجنبية لوجدنا عيبا عجيبا وسعياء أو أننا بسعيه حفظا لمصداقيتنا أوحفظا لماء الوجه على الأقل.

إن قرار إلزامية التكوين في اللغة الإنجليزية والتدريس بها بعد العودة من التريض يأتي ليصحح بعض المسارات التي أعافت الجامعة الجزائرية عن التطور مع أنها تملك كل الإمكانيات، وجعلها تتبدل على التصنيف العالمي للجامعات مع أنها تمتلك كل المؤهلات.

إن ما ينقص الجامعة الجزائرية هو سياسة تكوينية تنفتح على اللغة الإنجليزية وتتصرح تدريجيا من اللغة الفرنسية التي لم تكن ولن تكون لغة البحث العلمي بشهادة أهلها؛ فالفرنسية متأخرة في الترتيب العالمي للغات العالمية، والفرنسيون الرسميون يقدمون حوافز مالية لمواطنيهم لتعلم اللغة الإنجليزية، ويضاف إلى ذلك أن نسبة ما يُنشر من البحوث باللغة الفرنسية في المجالات العلمية العالمية أقل بكثير مما ينشر باللغة الإنجليزية، ويقتصر وجود اللغة الفرنسية في المالم على فرنسا الأم وبعض

كان من الضروري أيضا تشديد شروط الاستفادة من هذه التربصات وخاصة في ظل التحديت الراهنة التي تفرض على الجامعة الجزائرية الانتقال من الأحادية أو الثنائية اللغوية إلى التعددية اللغوية، والتركيز في ذلك على اللغة الإنجليزية كأمر واقع لا نملك حياله خيارا، لأن معظم المحلات العلمية العالمية ذات معامل التأثير العالي تطمي الأولوية للبحث باللغة الإنجليزية لكونها لغة البحث الأول من دون منازع والتي بغرس عدم التماطي معها وعدم التمكن فيها ب الأمية العلمية التي لا تحبب بصاحبها بعيدا في البحث العلمي.

بعد القرار الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 255 المؤرخ في 25 فيفري 2025 والمتضمن لإلزامية التكوين في اللغة الإنجليزية والتدريس بها بعد العودة من التريض، فرارا تاريخيا يستحق التشبين ويُحسب للدولة الجزائرية، وهو قرار انتظرناه طويلا وتفكرت فيه شخصيا لما كنت نائباً لمدير جامعة الأمير عبد القادر مكلخفا بالعلاقات الخارجية والتشبيط والتظاهرات العلمية، وقد كان لي مخطوط ورؤية حول هذا المشروع واستعداد لوضعه موضع التنفيذ، لكن ما حملنا بتحقيقه لم يتحقق في زماننا، ولكن المهم أنه تحقق بعدنا، فالشخصيات متغيرة والمؤسسات ثابتة.

إن قرار إلزامية التكوين في اللغة الإنجليزية والتدريس بها بعد العودة من التريض يأتي في ظل واقع عائلته الجامعة الجزائرية، اندمجت فيه البحوث باللغة الإنجليزية أو كانت، وهيمن فيه أحادي اللغة على مجلات النشر بما هو مبرز ومكثف ولا يقدم إضافة لا في مجاله ولا في غير مجاله، يبرز فيها عن ترجمة ملخص من كلمات معدودات من المرئية إلى الإنجليزية، أو يحسم نفسه في الترجمة في فن لا يحسن أدنى فوائده، ولا يعرف أقل أحكامه فيخرج ترجمة مهلهلة لا يستقيم أولها ولا آخرها، وقد يستعين بمحرك البحث المشهور "غوغل" في ترجمة التقليل ويحجز عن كثير أو يرتكب في ترجمتها أخطاء لا تنفرها القواميل، وقد وفقت شخصيا على أمثلة كثيرة من هذا القبيل كان قرا ملخصا باللغة الإنجليزية لا يمكن أن تسبه في النهاية إلى أي لغة، لأنه محج لوي غير متماسك، وللأسف أن هذه الملخصات تتضمنها موضوعات محكمة، ولا أدري كيف غفل المحكمسون عن هذا الإسفاف اللغوي والترجمي الذي يضرب بمصداقية المجلة ويمصداقية الجهة العلمية التي أصدرتها.

ما ينقص الجامعة الجزائرية هو سياسة تكوينية تنفتح على اللغة الإنجليزية وتتحرر تدريجيا من اللغة الفرنسية التي لم تكن ولن تكون لغة البحث العلمي بشهادة أهلها؛ فالفرنسية متأخرة في الترتيب العالمي للغات العالمية، والفرنسيون الرسميون يقدمون حوافز مالية لمواطنيهم لتعلم اللغة الإنجليزية، ويضاف إلى ذلك أن نسبة ما يُنشر من البحوث باللغة الفرنسية في المجالات العلمية العالمية أقل بكثير مما ينشر باللغة الإنجليزية.



يقلم،
أبو بكر خالد سعد الله

المناهج الجديدة للمدارس العليا للأساتذة: 5 مآخذ!

عندما يطلع الانسان على توجيهات اللجان الرسمية الخاصة بوضع المناهج الدراسية لطلبة المدارس العليا للأساتذة الذي سيدخل حيز التنفيذ في الموسم الدراسي القادم، يستغرب في عديد هذه التوجيهات. نكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى 5 منها، وفي ذهنا الاختصاصات العلمية،



الفاحح أن يُمنح الطالب، بمجرد انتمائه إلى مدرسة مهنية، من أن يحقق طموحه العلمي من خلال البحث والدراسة، بل إن من مصلحة المدارس العليا ومخبرها البحثية أن يبرز من بين خريجيهما باحثون أكفاء يثرون الساحة العلمية في البلاد.

وحتى يكون هذا الأمر ممكناً، يجب أن يكون التكوين العلمي من البداية بقدر من الثراء يُكسب الطالب أدوات التفكير والتحليل والبحث، ويهيئته لمناقشة زملائه في الجامعات عند الترشح للدراسات العليا. وهذا لا يتناقض مع التكوين المهني، بل ينسجم معه ضمن رؤية متكاملة تُعدّ طالب المدرسة ليكون أستاذاً متمكناً اليوم، وباحثاً محتملاً غداً.

إن الاعتراض على حق طالب المدرسة في متابعة الدراسات العليا موقف مجحف ومخالف لروح العلم التي تقوم على البحث المستمر والتطوير الذاتي، فالغاية من التكوين داخل المدرسة ليست تأهيل الأستاذ للوظيفة فحسب، بل أيضاً تمكينه من أن يكون فاعلاً في الساحة العلمية، قادراً على المساهمة في تطوير مجاله المعرفي. إن تشجيع هؤلاء الطلبة على البحث العلمي هو استثمار في المنظومة التعليمية ككل، فالبلاد في أمس الحاجة إلى إطارات أمثالهم في كل المستويات التعليمية. بعبارة أخرى، فإن السماح لنخبة خريجي المدارس العليا للأساتذة بمواصلة الدراسات العليا ليس مئة، بل هو حق، وواجب وطني في آن واحد.

كلنا أمل أن تراعي مختلف اللجان العاملة الآن في وضع المناهج الجديدة هذه الملاحظات خدمة لمنظومتنا التربوية.

هأستاذ المواد العلمية في الثانوية أو المتوسطة لا يعلم "البيداغوجيا"، بل ينقل محتوى علمياً عميقاً. ذلك أنه مطالب بتدريس مفاهيم دقيقة، وتفسيرها بلمغة بسيطة. إنه لا ينقل المعلومة فحسب، بل يجب أن يكون قادراً على توضيح المفاهيم، والإجابة عن الأسئلة المعقدة، وتوضيح المفاهيم المغلوطة لدى المتعلمين. وهذا لا يتأتى إلا إذا كان رصيده العلمي كافيًا وشاملاً لمحتوى المقررات التي سيُدرسها. وإذا لم يكن مُتقنًا للعلم بهذا الشكل، سيفقد سلطته المعرفية، وسينتج متعلمين يكتسبوا علمية هزيلة ومشوهة. والكل يدرك أن التكوين العلمي يتطلب سنوات من التدريب والنضج والتعمق. أما المهارات البيداغوجية فيمكن اكتسابها أو استكمالها لاحقاً (عند الضرورة) بالممارسة والممارسة، والمرافقة، والتكوين المستمر.

باختصار فالقاعدة تقول إنه من الواجب العمل كالتالي: يرتفع الطالب أولاً مرجعيته العلمية الصلبة، ثم يُرَوّد في مرحلة متقدمة بالادوات التربوية والبيداغوجية التي تتبّع له نقل هذا العلم بكفاءة لتلاميذه.

5. فتح آفاق الدراسات العليا أمام المتفوقين

رغم أن التكوين في المدرسة العليا للأساتذة مُوجّه أساساً نحو الإعداد المهني فإنه لا ينبغي أن يُغلق الباب أمام المتفوقين الراغبين في مواصلة دراستهم العليا، وخاصة تحضير الدكتوراه والمشاركة في البحث العلمي. فالعلم لا يعترف بالعواجز الإدارية، وإنما همه الكفاءة والطموح، ومن الخطأ

كما يُمكنه من مواصلة التكوين الذاتي مستقبلاً.

3. مقرر يسمى "تكنولوجيا التعليم والتحول الرقمي"

يُدرّس هذا المقرر خلال 5 سداسيات، ورغم أهميته في تهيئة الأساتذة لمواكبة التحول الرقمي فإن العدة المخصصة له مبالغ فيها -بالنظر إلى محتوياته الأساسية- وأولية في تكوين الأستاذ. إن المواضيع التي يمكن أن يعالجها هذا المقرر تتمحور أساساً حول (1) المفاهيم الأساسية في تكنولوجيا التعليم، (2) استعمال الوسائط الرقمية في تخطيط الدروس وإنجاز التمارين، (3) إنتاج موارد تعليمية رقمية بسيطة (عروض، فيديوهات، اختبارات رقمية)، (4) استخدام بيئات التعلم الافتراضي والمنصات التعليمية الوطنية والعالمية. كل ذلك يمكن تغطيته بفعالية خلال سداسي واحد (لا أكثر) من السنوات الأخيرة بمعدل 3 ساعات أسبوعياً.

4. المواد العلمية (مواد التخصص)

نشير هنا إشكالية توزيع المواد التعليمية والبيداغوجية مقارنة بالمواد العلمية الأصلية (رياضيات، فيزياء، إعلام، آلي، علوم طبيعية...) عبر سنوات الدراسة. تُظهر التوجيهات الإدارية رغبة في إعطاء حصة معتبرة للمواد التعليمية منذ السنة الأولى، لكن هذا التوجه يتعكس سلباً على جودة التكوين العلمي للأستاذ. والمطلوب هو العمل على تقديم التكوين العلمي وتأجيل التكوين التربوي والبيداغوجي إلى السنوات الأخيرة.

أهمية هذا المقرر، نلاحظ أن طريقة إدراجه تستدعي مراجعة بيداغوجية جديّة تراعي مهام الأستاذ مستقبلاً. إن اللغة الممتدة في التدريس داخل المدارس العليا، كما في الثانويات والمتوسطات، هي العربية. والطالب المقبل على مهنة التعليم يدرك مسبقاً أن الإنكليزية لن تكون أداته التواصلية الأساسية في القسم وفي تعامله الإداري. لهذا، فإن تدريس الإنكليزية بنفس مقاربة تدريسها -كقواعد ومحادثات عامة- يُقدّمه الحافز والاهتمام، ويُحوّل المقرر إلى عبء شكلي بلا جدوى عملية. وكما نعلم جميعاً، فإن الطلبة كانوا قد تابعوا دروس اللغة الإنكليزية مدة 5 أو 6 سنوات قبل الجامعة دون نتائج ملموسة إذ يصل أغلبهم إلى الجامعة وهم لا يتجاوزون الفهم الأساسي. وهذا يُظهر أن التكرار لا جدوى منه إذا لم تتغير المنهجية والفرض التعليمي. من هنا، يصح من العبث إعادة تدريس المادة بنفس الأسلوب الذي لم ينجح سابقاً.

وفي رأينا يكمن الحل في تدريس الإنكليزية كلغة تخصص (English for Specific Purposes)، لا كلغة عامة. ومن ثمّ فالحل الأنسب هو تدريس الطالب مقرر أو أكثر في تخصصه (الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، العلوم الطبيعية) باللغة الإنكليزية بعد أن يكون قد درسه باللغة العربية. ذلك ما سيسمح له بالتعرف السريع على المصطلحات الأساسية في اختصاصه، وعلى كيفية قراءة نص علمي فيه، ومتابعة محاضرة أجنبية، وكتابة ملخص علمي قصير، والبحث في المراجع المتاحة بالإنكليزية (في اختصاصه) خلال مشواره الدراسي والمهني.

1. المواد التربوية في غير مكانها
تلزم هذه القرارات بتدريس المواد التربوية منذ السنة الأولى مع أن لا علاقة مباشرة لها باختصاص الطالب. أما تاريخ العلوم فزحزح إلى السنة الثانية، وهنا نصالح: هل من المنطقي أن يتلقى طالب في السنة الجامعية الأولى دروساً في علوم التربية، بينما لا يزال بعيداً عن القسم ولم يُكوّن بعد قاعدة علمية كافية؟ هل من المعقول أن يُوجّل تدريس تاريخ العلوم، وهي مادة أساسية لتطور المعرفة العلمية؟ أليس تاريخ العلوم مادة تأسيسية لفهم بنية العلم وتطوره أو لتساعد الطالب في وضع ما يتلقاه من معارف حديثة ضمن سياقاتها؟ ثمّ لماذا تُدرّس مادة مثل "تمو الطفل المراهق" في السنة الثانية، رغم أن الطالب لن يواجه فئة المراهقين إلا بعد 3 أو 4 سنوات من التكوين؟ أليس من الأفضل دمج هذه المعارف ضمن مقررات السنوات الأخيرة حين يصبح الطالب أكثر نضجاً ووعياً بمطلوبات مهنته؟ إن طالب المدرسة العليا في سنواته الجامعية الأولى لم يتكوّن بعد كشخص متموقع داخل مشروع "أستاذ المستقبل". فهو لا يعرف بعد واقعه المهني، ولا سياق القسم، ولا نوع التلاميذ الذين سيواجههم.

2. كيفية تدريس اللغة الإنكليزية
تفرض القرارات الرسمية تدريس الإنكليزية خلال 4 سداسيات فضلاً عن سداسي خامس خاص بالمصطلحات. نريد أن نشير إلى ضرورة ربط تدريس اللغة الإنكليزية بالتخصص العلمي للطلاب. فرغم

إطلاق مشاريع الجزائر لمبادرة التحالفات العربية للبحث العلمي والابتكار 2025

بمشاركة فرق بحثية جزائرية بالتعاون مع باحثين من عدة دول عربية، وتغطي هذه المشاريع مجالات إستراتيجية متنوعة تشمل الزراعة، التكنولوجيا البازغة، الطاقة، والصحة، مما يعكس تنوع وكفاءة البحث العلمي الوطني.

ويتعلق الأمر بمشروع الإنتاج الحيواني الذكي مناخيا في البلدان العربية، ويختص بمجال الزراعة والغذاء، يشارك به باحثون من جامعة قالمة، ومشروع أنظمة ذكاء اصطناعي آمنة وسريعة على الأجهزة الطرفية، ويختص بمجال التكنولوجيا البازغة يقوده باحثون من المدرسة الوطنية العليا للإعلام الآلي.

وفي مجال الطاقة والمياه، يشارك باحثون من مركز تنمية الطاقات المتجددة في مشروع بعنوان تصنيع وتطبيق البلاستيك الحيوي من أجل التنمية المستدامة وحماية البيئة.

أما مجال الصحة والدواء، تشارك الجزائر من خلال مشروع إدخال تكنولوجيا السوائل فوق الحرجة في القطاعات الاقتصادية الوطنية، والصناعات الدوائية ومستحضرات التجميل، بمشاركة باحثين من جامعة قسنطينة 3.

رشيدة دبوب

● يحتضن فندق الأوراسي هذا الاثنين حفل إطلاق المشاريع البحثية الجزائرية المعتمدة ضمن مبادرة التحالفات العربية للبحث العلمي والابتكار للعامين 2023-2024.

وحسب بيان للمديرية العامة للبحث العلمي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فإنه وفي إطار دعم وتعزيز التعاون العربي في مجال البحث العلمي والابتكار، وتحت رعاية وزارة التعليم العالي، بالتعاون مع اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، تحتضن الجزائر العاصمة بفندق الأوراسي هذا الاثنين حفل إطلاق المشاريع البحثية الجزائرية المعتمدة ضمن مبادرة التحالفات العربية للبحث العلمي والابتكار للعامين 2023-2024.

ويهدف الحدث العلمي إلى تسليط الضوء على الإنجازات البحثية الجزائرية، وتعزيز التعاون العربي المشترك في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، كما يجمع نخبة من الباحثين والخبراء وصناع القرار من مختلف الدول العربية، بهدف خلق بيئة علمية فعالة تركز على الشراكة والتكامل لمواجهة التحديات التنموية المشتركة.

وتم اعتماد 4 مشاريع علمية رائدة

لتعزيز روح المقاولاتية والابتكار في الوسط الجامعي جامعة «جيلالي اليابس» لسيدى بلعباس تطلق مخبر التصنيع

نظام نكي لتصفية المياه، وآلة لتصنيع فلاتر السيارات، وجهاز لإدارة المستودعات عن بعد، وطائرة مسيرة (درون)، حسب ذات المصدر، مشيرا إلى أنها تمثل نماذج أولية مبتكرة تعبر عن مستوى النضج التقني والفكري الذي بلغه الطلبة في مشاريعهم الريادية. وساهم هذا المخبر في تطوير أكثر من 50 نموذجا أوليا مما يعزز مكانته كأداة استراتيجية لبناء جسور بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، ويكرس دوره كمسرع فعال للمشاريع الطلابية ذات البعد التطبيقي.

■ ق.ج

والاجتماعي وتعزيز مساهمة الطلبة في اقتصاد المعرفة. وتم فتح المخبر على مستوى مركز تطوير المقاولاتية الجامعي، وجهاز بأحدث التقنيات التي تتيح محاكاة عمليات التصنيع في بيئة عمل محفزة ومؤطرة أكاديميا. ويشكل هذا الفضاء العلمي العملي نقطة جذب لأكثر من 230 طالب من مختلف التخصصات، مما يعكس ثراء المشاريع وتنوع الأفكار التي يتم تطويرها داخله، في ظل نظام عمل مرن يمتد من الساعة الثامنة صباحا إلى العاشرة ليلا. ومن أبرز المشاريع التي احتضنها هذا المرفق،

أطلقت جامعة «جيلالي اليابس» لسيدى بلعباس مشروعا واعدت تحت اسم «مخبر التصنيع»، وذلك في إطار استراتيجيتها لتعزيز روح المقاولاتية والابتكار في الوسط الجامعي، من خلال تمكين الطلبة من تحويل أفكارهم إلى نماذج أولية قابلة للتجسيد، حسبما علم لدى ذات المؤسسة للتعليم العالي. وأوضحت خلية الإعلام والاتصال أن هذا المخبر النوعي، التابع لحاضنة الأعمال الجامعية، يأتي في سياق تنفيذ القرار الوزاري رقم 008 المكمل للقرار 1275 الذي يهدف إلى ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي

الفجر

حول الذكاء الاصطناعي والفن

انطلاق تظاهرة «تیندا 25» بالمدرسة العليا للفنون الجميلة

انطلقت بالمدرسة العليا للفنون الجميلة بالجزائر العاصمة أشغال التظاهرة الفنية الإبداعية «تیندا 25 - التكنولوجيا والابتكار في التصميم والفنون» تحت شعار «الفن والتصميم الجزائري في عصر الذكاء الاصطناعي»، بمشاركة أكاديميين وخبراء وأساتذة وفنانين وطلبة. وقال مدير المدرسة بلحاج طرشاوي في كلمته الافتتاحية إن هذه التظاهرة «مؤعد سنوي ومنصة فكرية أكاديمية مفتوحة لمناقشة واعية لجميع التساؤلات التي يطرحها واقع توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الفني، وذلك من خلال سلسلة من المداخلات يؤطرها خبراء في مجال الذكاء الاصطناعي وأساتذة مختصون، بهدف رصد التحولات الفنية والتكنولوجية ومحاولة استكشاف إجابيات وسلبيات ولوج عالم الذكاء الاصطناعي واستخداماته في المجال الفني». ومن جهته، تطرق الخبير في استراتيجيات الذكاء الاصطناعي حسان عقون في مداخلته «الذكاء الاصطناعي، التكنولوجيا والابتكار والمجتمع» إلى التطور الحاصل في هذا المجال الذي «سيفتح أفاقاً واسعة في ترقية الإبداع والابتكار الفني، وذلك من خلال توظيف الذكاء الاصطناعي وباقي التطبيقات الرقمية في إنتاج أعمال فنية نوعية وذات قيمة عالية». واعتبر المتحدث أنه من «الضروري تحقيق مساهمة جزائرية فعالة في هذه البيئة الرقمية العالمية، بخصوصيات ثقافية جزائرية، والانسجام بوعي ومسؤولية في خضم هذه التغيرات التكنولوجية، مع تأكيد القيم والهوية الثقافية الجزائرية في خلق نماذج وأدوات رقمية وتطبيقات تؤكد الوجود الجزائري في هذا العالم الرقمي

المتسارع». ومن جانبه، تحدث المدير العام المساعد بالديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ديلمي مهدي عن التطورات العميقة التي يفرضها الذكاء الاصطناعي وتأثيره على المهن الإبداعية الفنية، على اعتبار أنه «تحول جذري يفرض علينا إعادة صياغة العديد من المفاهيم ووضع أطر قانونية لحماية الحقوق المعنوية والمادية للمبدعين، وكذا بلورة ميثاق وطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في مجالات الإبداع الفني». واستعرض المتحدث في سياق كلامه الجوانب القانونية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة المتعلقة بالمصنفات المنتجة بواسطة الذكاء الاصطناعي، وسبل حماية الحقوق المادية والفكرية للمؤلفين من طرف الديوان في حال استعمال مصنفاتهم عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وكذا مراقبة كل أشكال استغلال هذه المصنفات في الفضاء الرقمي. وعن تفاصيل هذه التظاهرة، قال رئيس شعبة الفنون البصرية بالمدرسة جودة قسومة إنه تم تخصيص ورشات لفائدة 25 طالباً حول الفن والذكاء الاصطناعي، إلى جانب تنظيم مسابقة لتنفيذ مشاريع فنية في مجال الذكاء الاصطناعي سيتم عرض نتائجها يوم اختتام التظاهرة. وتميز اليوم الأول من هذا اللقاء، الذي سيتواصل لغاية 13 جوان الجاري، بتقديم مداخلات أخرى بينها «الذكاء الاصطناعي وتاريخ الفن»، «التحديات التربوية والبيداغوجية في عصر الذكاء الاصطناعي»، وكذا «الممارسات الإبداعية باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي».

ق.ش

تعكس المكانة الريادية لمؤسسات التعليم العالي

إطلاق مشاريع جزائرية معتمدة من مبادرة التحالفات العربية للبحث العلمي

الإقليمية التي تهدف إلى «توحيد الجهود البحثية في العالم العربي، لمجابهة التحديات المشتركة، من خلال إنشاء تحالفات علمية عربية متكاملة، حيث تتولى تنفيذ مشاريع استراتيجية، تتماشى مع أولويات التنمية المستدامة».

وتتكفل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المشاركة بدعم فرقها البحثية، بينما يشرف اتحاد مجالس البحث العلمي العربية على توفير الدعم اللوجستي والتشبيك العلمي ومتابعة التنفيذ إلى جانب الترويج للنتائج.

الأمنة والسريعة»، و «تصنيع وتطبيق البلاستيك الحيوي و كذا «مشروع إدخال تكنولوجيا السوائل التي تقع بين الحالتين السائلة والغازية، في القطاعات الاقتصادية الوطنية والصناعات الدوائية».

وتعكس هذه المشاريع «المكانة الريادية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، وما تزخر به من كفاءات علمية قادرة على التميز عربيا ودوليا»، يضيف المصدر ذاته.

للإشارة، تعتبر مبادرة التحالفات العربية للبحث العلمي والابتكار من أبرز المبادرات العلمية

المشترك في مجالات العلوم والابتكار».

وسيجمع هذا الحدث العلمي، مثلما أشار إليه البيان-- «نخبة من الباحثين والخبراء من مختلف الدول العربية»، بهدف «خلق بيئة علمية فعالة، تركز على الشراكة والتكامل، لمواجهة التحديات التنموية المشتركة».

وتغطي هذه المشاريع البحثية مجالات استراتيجية متنوعة، تشمل الزراعة والتكنولوجيا والطاقة والصحة»، حيث تتعلق مواضيعها بـ «الإنتاج الحيواني الذكي مناخيا في البلدان العربية» و«أنظمة الذكاء الاصطناعي

سيتم، بعد غد الاثنين بالجزائر العاصمة، إطلاق مشاريع بحثية جزائرية تم اعتمادها ضمن مبادرة التحالفات العربية للبحث العلمي والابتكار لعامي 2024/2023، حسب ما أفاد به بيان للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ففي إطار دعم التعاون العربي في مجال البحث، وتحت رعاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بالتعاون مع مجالس البحث العلمي العربية، يأتي تنظيم هذه المبادرة الرامية إلى «تسليط الضوء على الانجازات البحثية الجزائرية، وتعزيز التعاون العربي

المدرسة العليا للأساتذة بسطيف استحداث 5 ملحقات ونقاط تكوين بجامعات شرقية



توقيع اتفاقيات بين المدرسة و 5 جامعات لإنشاء ملحقات ونقاط تكوين تابعة لها

أكد بأنه شرف للمدرسة في السنة العاشرة لإنشائها وبعد إرساء كل رسائل ووسائل التكوين بفضل الفريق الإداري والبيداغوجي وكل مستخدمي المدرسة، أن توقع هاته الاتفاقيات، وتأتي هذه الاتفاقيات بحسب المتحدث بناء على توصيات السلطات العليا للبلاد وبناء على قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي البروفيسور كمال بداري، أين تقرر توسيع شبكة التكوين للمدارس العليا للأساتذة قصد الاستجابة النوعية للطلب الكبير لقطاع التربية الوطنية فيما يخص هيئة التدريس، مبينا بأن المدرسة العليا للأساتذة بالعلمة تشرفت بمرافقة 5 مؤسسات جامعية عريقة لها من الإمكانيات والقدرات الكافية واللازمة للقيام بهذه المهمة وبمرافقة المدرسة العليا للأساتذة بسطيف، مؤكداً بأن هذه الاتفاقيات تهدف لتوسيع شبكات التكوين بالمدارس العليا للاستجابة النوعية لطلب قطاع التربية الوطنية، مضيفاً بأن المدرسة ستعمل على مرافقة هذه الملحقات في عمليات التكوين التي ستنتقل بداية من الموسم الجامعي المقبل.

أحمد ذيب

أشرفت إدارة جامعة، مسعود زغار، بالعلمة في ولاية سطيف، نهاية الأسبوع، على توقيع اتفاقيات مع 5 مؤسسات جامعية، تتضمن توسيع شبكة التكوين، من خلال استحداث 3 ملحقات بجامعات باتنة 2 وسوق أهراس وبجاية ونقطتا تكوين بجامعتي أم البواقي والهضاب 2.

وأوضحت إدارة المدرسة في بيان لها على صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك»، أنه وتطبيقاً لقرارات وزير التعليم العالي والبحث العلمي البروفيسور «كمال بداري»، أشرف صباح الخميس مدير المدرسة العليا للأساتذة مسعود زغار بسطيف البروفيسور «علي بوقرورة» على توقيع اتفاقيات بين المدرسة وخمسة مؤسسات جامعية لإنشاء ملحقات ونقاط تكوين تابعة للمدرسة بكل من جامعة محمد الشريف مساعدي بسوق أهراس وجامعة عبد الرحمان ميرة ببجاية وجامعة محمد أمين دباغين بسطيف 2 وكذا جامعة مصطفى بن بو العيد باتنة 2، وجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

مدير المدرسة البروفيسور «علي بوقرورة»، وفي تصريح صحفي،

INITIATIVE DES ALLIANCES ARABES POUR LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE ET L'INNOVATION

LES PROJETS DE RECHERCHE ALGÉRIENS LANCÉS

Des projets de recherche algériens, retenus dans le cadre de l'initiative des alliances arabes pour la recherche scientifique et l'innovation pour les années 2023/2024, seront lancés lundi prochain à Alger, a indiqué un communiqué de la Direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique. S'inscrivant dans le cadre du renforcement de la coopération arabe en matière de recherche, cette initiative, organisée sous l'égide du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, en collaboration avec les conseils arabes de la recherche scientifique, vise à mettre en lumière les réalisations algériennes en matière de recherche et à consolider la coopération interarabe dans les domaines des sciences et de l'innovation. Cet événement scientifique réunira «une élite de chercheurs et d'experts issus de plusieurs pays arabes», afin de «créer un environnement scientifique efficace, reposant sur le partenariat et la complémentarité, en vue de relever les défis communs en matière de développement». Les projets de recherche concernés couvrent des domaines stratégiques variés, tels que l'agriculture, la technologie, l'énergie et la santé. Ils portent notamment sur les thématiques suivantes : «l'élevage intelligent adapté aux conditions climatiques dans les pays arabes», «les systèmes d'intelligence artificielle sécurisés et rapides», «la fabrication et l'application de plastique biosourcé» ainsi qu'un projet portant sur «l'introduction de la technologie des fluides supercritiques dans les secteurs économiques nationaux et l'industrie pharmaceutique». Ces projets témoignent de «la place prépondérante occupée par les établissements algériens d'enseignement supérieur et de recherche scientifique, ainsi que du potentiel scientifique dont ils disposent, capable de se distinguer tant sur le plan régional qu'international», ajoute la même source.

UNIVERSITÉ FERHAT-ABBAS DE SÉTIF PLUSIEURS PROJETS DE RECHERCHE RETENUS

Pour consolider les succès qu'elle s'est forgés au fil des ans dans le domaine de la recherche scientifique notamment, l'université Ferhat-Abbas (UFAS) vient, une fois encore, de se distinguer et confirme son ambition d'être toujours aux avant-postes des établissements universitaires nationaux, avec une place honorable dans les classements internationaux des universités.

■ De notre correspondant :
FAROUK ZOGHBI

Cette jeune université, qui a vu le jour en 1978 et accueille aujourd'hui plus de 42 000 étudiants avec pas moins de 2 500 chercheurs juniors et avérés intégrés aux 49 laboratoires et à l'unité de recherche, a clôturé l'année 2024 avec une excellente performance qui lui permet d'occuper la première place au niveau du classement international University Ranking by Academic Performance (URAP) de l'édition 2023-2024 et une place sur le podium pour le classement.

Pour marquer l'année 2025 et aller dans le sens de l'excellence qui constitue un objectif majeur de la recherche scientifique, notamment et son impact direct sur la valorisation de la dynamique économique et industrielle que connaît le pays, au titre du programme mis en œuvre par ce département ministériel, cette université vient de réaliser une véritable prouesse grâce à l'excellent travail de trois de ses chercheurs, Faycal Kherfi, Chahrazed Benkheulifa et Malia Hamissi et décrocher un brevet d'invention dans le domaine de la mesure des doses de rayonnement, décerné par l'Inapi, en reconnaissance à leur innovation dans le domaine de la dosimétrie.

Une distinction qui n'a pas été sans susciter un profond sentiment de fierté au sein de l'université et d'avantage encore parmi les composantes de cette belle réalisation



que Mohamed El-Hadi Larèche, le recteur de l'université Ferhat-Abbas qualifie de très encourageante. Cette université qui dispose d'une quarantaine de projet innovants sont déposés auprès de cet organisme.

«Cela nous encourage d'avantage au vu des responsabilités sociales et sociétales que nous partageons, sachant que l'accompagnement et le renouveau se fait par l'innovation et l'invention dans un domaine aussi important que celui des sciences et de la technologie». Une belle réalisation qui honore l'université, la ville, les chercheurs de cette institution et bien sûr le pays, sachant que c'est l'université et le chercheur qui constituent la

roue motrice dans la dynamique du développement durable et de l'autonomie, ajoute notre interlocuteur.

Pour le chercheur Kherfi Faycal, chef de file de l'équipe qui vient de décrocher ce brevet après plusieurs années de travail acharné touchant de surcroît un domaine, à la fois sensible et stratégique, «ce brevet concerne l'élaboration de la fabrication de dosimètres pour la mesure de la dose, le rayonnement, la surveillance. Ces dosimètres peuvent être utilisés dans divers domaines, pas seulement le volet médical, la radioprotection, la surveillance de l'environnement, la radioprotection, la datation archéologique et toute une panoplie d'applications. Nous allons profiter

de l'équipement très sophistiqué dont nous disposons et qui sert à la lecture des signaux de thermoluminescence stimulés par voie thermique ou par voie optique».

Notre interlocuteur souligne que cette technologie est actuellement maîtrisée par deux laboratoires dans le monde : Arsh aux Etats-Unis et Therm Fisher en Allemagne. «Cela relève d'un avantage majeur pour nous et du travail que nous développons avec le centre anti-cancer et d'autres applications médicales avec la fabrication de polus qui permettent de moduler la dose».

«C'est donc un projet à impacts multiples avec au départ la maîtrise de la technologie, un impact médi-

cal avec des dosimètres qui sont utilisés pour surveiller la dose avec précision, notamment en termes de radiothérapie dans le domaine de l'oncologie, de la radioprotection, la surveillance de l'environnement, la datation archéologique. C'est là autant de paramètres qui vont dans le sens de l'innovation qui constitue un cheval de bataille pour l'Algérie et un défi que nous avons à charge de relever».

Autant d'indicateurs qui font dire à Mohamed Hamidouche, vice-recteur chargé de la recherche et de la formation doctorale que «les frontières de l'université Ferhat-Abbas dépasse aujourd'hui les frontières de la wilaya de Sétif avec des atouts qui lui permettent d'aspirer à des perspectives nouvelles avec plus de 864 publications déposées en 2024 et déjà plus de 350 en 2025 pour atteindre les 400 d'ici la fin juin et maintenir le cap des 850 publications à la fin de l'année dans une démarche de fertilité croisée entre notre université, quatre centres de recherche et trois écoles supérieures».

Une vision fondée essentiellement sur une action intégrée allant dans le sens de la prise en charge de préoccupations nationales en matière de développement tels que les six projets nationaux de recherche dans des domaines sensibles et déjà un autre projet non moins important suite aux instructions relatives au traitement et la réutilisation des eaux usées pour l'agriculture et l'industrie.

F. Z.

TLEMCEN

UNE ÉCOLE POUR FORMER DES ENSEIGNANTS

■ De notre bureau :
ADIL MESSAOUDI

L'université Abou Bakr-Belkaïd de Tlemcen s'apprête à enrichir son offre de formation avec l'ouverture, dès la prochaine rentrée universitaire, d'une École normale supérieure (ENS) au sein du pôle universitaire de Chetouane. Ce nouveau projet vient renforcer les capacités pédagogiques de l'université et répondre aux besoins croissants en formation des futurs enseignants.

Implantée sur une superficie de 8 ha, cette école moderne sera dotée de nombreuses infrastructures de qualité : un pavillon pédagogique comprenant 20 salles de cours, quatre amphithéâtres de 250 places chacun, une salle de conférences de 400 places, ainsi que 12 laboratoires dédiés aux sciences naturelles et physiques. Les installations comprendront également un siège administratif, un restaurant universitaire et une résidence pour étudiants.

La nouvelle ENS aura la capacité d'accueillir une première promotion de 1 280 étudiants, tous nouveaux bacheliers, qui seront formés aux métiers de l'enseignement dans les trois cycles : primaire, moyen et secondaire.



Les filières concernées sont les langues (arabe, français, anglais), les sciences exactes (mathématiques, informatique) ainsi que les sciences humaines et sociales (histoire, géographie, philosophie).

Pour rappel, l'université Abou Bakr Belkaïd compte déjà huit facultés et un institut répartis sur cinq pôles universitaires situés à Tlemcen, Mansourah et Chetouane. Deux directions des œuvres

universitaires encadrent 15 résidences universitaires, offrant une capacité d'accueil de 22 000 étudiants.

Ce projet témoigne de la dynamique de développement que connaît l'enseignement supérieur dans la wilaya de Tlemcen, avec pour ambition de former des enseignants qualifiés au service du système éducatif national.

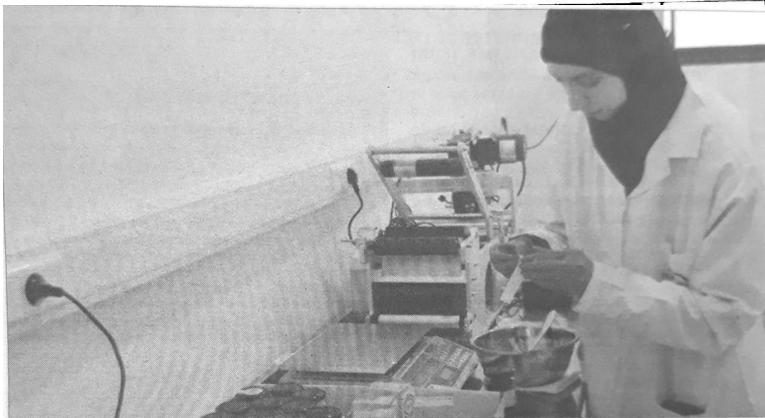
A. M.

INNOVATION SCIENTIFIQUE RÉGIONALE

Des projets algériens face aux défis arabes

LE MONDE DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE S'APPRÊTE À VIVRE UN JALON important avec le lancement, ce lundi, de plusieurs projets algériens sélectionnés dans le cadre de l'initiative des alliances arabes pour la recherche scientifique et l'innovation.

Organisé par la Direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique, sous l'égide du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique (MESRS), l'évènement ouvre une nouvelle ère dans le rapprochement des pays arabes, en les réunissant autour des grands défis de la science et de l'innovation. En effet, la rencontre, qui réunira une constellation de chercheurs et d'experts venus de divers horizons du monde arabe, ambitionne de bâtir un espace de réflexion et de collaboration où l'intelligence collective sera mise au service de défis partagés. Il s'agit de dépasser la simple juxtaposition des compétences pour instaurer une dynamique de complémentarité, à même de générer des réponses originales aux problématiques de développement qui interpellent la région. Selon un communiqué du MESRS, repris hier par l'APS, les projets retenus, véritables vitrines du savoir-faire algérien, s'inscrivent dans des secteurs stratégiques qui dessinent les



contours de l'avenir : agriculture intelligente, technologies de pointe, transition énergétique ou encore santé. Parmi les thématiques phares, on retrouve l'élevage intelligent, pensé pour s'adapter aux réalités climatiques spécifiques des pays arabes, ou encore la mise au point de systèmes d'intelligence artificielle alliant rapidité et sécurité. La recherche ne s'arrête pas là : la fabrication de plastiques biosourcés, plus respectueux de l'environnement, et l'introduction de la technologie des fluides supercritiques dans l'industrie pharmaceutique et d'autres secteurs économiques nationaux figurent également au programme.

Ce bouillonnement scientifique

n'est pas le fruit du hasard. Il reflète la place singulière qu'occupent les établissements algériens d'enseignement supérieur et de recherche scientifique sur la scène régionale, et même au-delà. Le potentiel de ces institutions ne cesse de se confirmer, porté par des équipes capables de se distinguer dans un environnement de plus en plus compétitif.

DES ALLIANCES INTÉGRÉES

L'initiative des alliances arabes pour la recherche scientifique et l'innovation se veut d'ailleurs l'un des piliers de cette dynamique, en fédérant les efforts des différents acteurs autour d'une vision commune, à savoir unir les forces pour mieux anticiper et surmonter les défis du

développement durable.

La mise en œuvre de ces projets s'appuie sur une organisation rigoureuse. Les établissements participants offrent un soutien sans faille à leurs équipes de recherche, tandis que l'Union des Conseils arabes de la recherche scientifique assure la logistique, le réseautage, le suivi des travaux et la valorisation des résultats. Cette synergie, qui conjugue expertise locale et coordination régionale, donne naissance à des alliances scientifiques intégrées, capables de porter des projets à fort impact, en phase avec les priorités du moment. Dans ce contexte, il est essentiel de rappeler que l'initiative des alliances arabes pour la

recherche scientifique et l'innovation s'inscrit dans la continuité des efforts déployés par la Ligue des États arabes et ses partenaires pour promouvoir une intégration régionale accrue, notamment à travers la coordination des politiques publiques en matière de recherche et d'innovation. Depuis l'adoption de la Stratégie arabe pour la recherche scientifique en 2017, les pays membres s'efforcent de mutualiser leurs ressources et de renforcer la mobilité des chercheurs, tout en encourageant la création de réseaux d'excellence et la valorisation des résultats scientifiques à l'échelle internationale. Ce cadre stratégique vise également à stimuler la participation du secteur privé dans le financement de la recherche, à améliorer l'adéquation entre les besoins économiques des sociétés arabes et les axes de recherche prioritaires et à favoriser l'émergence de solutions innovantes adaptées aux enjeux du développement durable.

Il faut dire qu'au fil des années, l'Algérie s'est affirmée comme un acteur incontournable dans l'architecture scientifique arabe. La sélection de ses projets dans le cadre de cette initiative régionale atteste d'une reconnaissance méritée, fruit d'un engagement constant en faveur de la recherche et de l'innovation. A travers ces nouvelles collaborations, c'est tout un écosystème qui se met en mouvement, animé par la conviction que l'avenir de la région se joue, aussi, dans les laboratoires et les centres de recherche, là où s'inventent les solutions de demain.

■ Lyes Mechti

UNIVERSITÉ DE SIDI BEL-ABBÈS Lancement d'un «Laboratoire de fabrication»

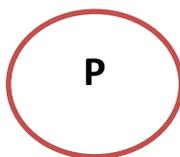
L'université Djillali Liabes de Sidi Bel-Abbès a lancé un projet prometteur baptisé «Laboratoire de fabrication», permettant aux étudiants de transformer leurs idées en prototypes concrets, et ce dans le cadre de sa stratégie visant à renforcer l'esprit entrepreneurial et l'innovation au sein de la communauté estudiantine, a indiqué cet établissement. «Ce laboratoire innovant, affilié à l'incubateur universitaire, s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre du décret ministériel 008, complétant le décret 1275, qui vise à lier l'université à son environnement économique et social et à renforcer la contribution des étudiants à l'économie de la connaissance», précise la cellule de communication de l'université. Installé au niveau du Centre de développement de l'entrepreneuriat universitaire, le laboratoire est équipé des technologies les plus récentes permettant de simuler

les processus de fabrication dans un environnement de travail stimulant, encadré académiquement. Cet espace scientifique et pratique constitue un pôle d'attraction pour plus de 230 étudiants issus de diverses disciplines, ce qui reflète la richesse des projets et la diversité des idées développées dans un cadre de travail flexible, fonctionnant de 8h du matin à 22h.

Parmi les projets les plus remarquables développés dans ce laboratoire figurent notamment un système intelligent de traitement des eaux, une machine de fabrication de filtres pour voitures, un dispositif de gestion à distance des entrepôts et un drone. Ces réalisations représentent des prototypes innovants témoignant du niveau de maturité technique et intellectuelle atteint par les étudiants dans leurs projets entrepreneuriaux, selon la même source. Le laboratoire a permis de développer



plus de 50 prototypes, consolidant ainsi sa position en tant qu'outil stratégique pour établir des passerelles entre l'université et les entreprises, et affirmant son rôle comme accélérateur efficace de projets étudiants à forte dimension appliquée.



Université des sciences et de la technologie (USTO) Un colloque sur l'ingénierie des données et l'intelligence artificielle

L'utilisation de l'intelligence artificielle dans divers domaines était au centre du premier colloque national sur l'innovation en ingénierie des données et les sciences de l'intelligence artificielle (IA), ouvert mercredi à l'université des sciences et de la technologie "Mohamed Boudiaf" d'Oran.

Ce colloque vise à rassembler chercheurs, professionnels, doctorants et étudiants universitaires afin de discuter des dernières avancées et des tendances émergentes dans le domaine de l'ingénierie des données et de l'intelligence artificielle, ont indiqué les organisateurs.

A ce sujet, le recteur de l'université, le professeur Ahmed Hamou, a souligné que cet événement de deux jours réunissant des professionnels de l'ingénierie des données et de l'IA "reflète l'importance croissante de ces disciplines dans nos sociétés" ajoutant que "nous vivons à une époque où les interactions entre intelligence artificielle et ingénierie des données constituent un levier fondamental de l'innovation". "Ces avancées ouvrent de nouvelles perspectives pour aborder des problématiques complexes, qu'elles soient

scientifiques, industrielles ou sociétales", a relevé le professeur. De son côté, le doyen de la Faculté de mathématiques et d'informatique de la même université, le professeur Bachir Djebbar, a indiqué que cet événement scientifique constitue une plateforme distinguée "pour explorer les dernières évolutions dans des domaines qui connaissent une dynamique accrue comme l'ingénierie des données et l'intelligence artificielle". La présidente du colloque, la docteure Sara Benziane, ensei-

gnante-chercheuse au département d'informatique de l'université, a souligné que l'objectif principal de cet événement est de "rassembler étudiants, chercheurs et enseignants de toutes les régions d'Algérie afin d'échanger idées, recherches et innovations, notamment dans le domaine de l'intelligence artificielle". Elle a dans ce sens émis le souhait de voir ce colloque offrir "une opportunité pour générer des idées innovantes et développer des projets concrets". La protection de l'environnement.

Sidi Bel-Abbès Un «laboratoire de fabrication» à l'université

L'université "Djillali Liabes" de Sidi Bel-Abbès a lancé un projet prometteur baptisé "Laboratoire de fabrication", permettant aux étudiants de transformer leurs idées en prototypes concrets, et ce dans le cadre de sa stratégie visant à renforcer l'esprit entrepreneurial et l'innovation au sein de la communauté estudiantine, a-t-on appris auprès de cet établissement. "Ce laboratoire innovant, affilié à l'incubateur universitaire, s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre du décret ministériel 008, complétant le décret 1275, qui vise à lier l'université à son environnement économique et social, et à renforcer la contribution des étudiants à l'économie de la connaissance", précise la cellule de communication de l'université. Installé au niveau du Centre de dé-

veloppement de l'entrepreneuriat universitaire, le laboratoire est équipé des technologies les plus récentes permettant de simuler les processus de fabrication dans un environnement de travail stimulant, encadré académiquement. Cet espace scientifique et pratique constitue un pôle d'attraction pour plus de 230 étudiants issus de diverses disciplines, ce qui reflète la richesse des projets et la diversité des idées développées dans un cadre de travail flexible, fonctionnant de 8h du matin à 22h.

Parmi les projets les plus remarquables développés dans ce laboratoire figurent notamment un système intelligent de traitement des eaux, une machine de fabrication de filtres pour voitures, un dispositif de gestion à distance des entrepôts et un drone.

TIARET

Une journée d'étude pour sensibiliser la communauté universitaire contre le plagiat

Le département des langues étrangères de l'université Abderrahmane-Ibn-Khaldoun de Tiaret a organisé une journée d'étude consacrée à la problématique du plagiat universitaire. Enseignants, chercheurs, et étudiants se sont réunis pour débattre de ce fléau qui menace la crédibilité scientifique et l'éthique académique.

Une journée placée sous le thème «L'éthique intellectuelle et plagiat en milieu universitaire» qui a fait dire : «Le plagiat n'est pas seulement une infraction académique mais un acte de malhonnêteté intellectuelle qui discrédite le chercheur et nuit au progrès de la science», selon la docteure Soumia Aounallah, présidente du colloque, en ouverture de la journée, soulignant «l'urgence d'une mobilisation collective pour endiguer le phénomène». Les débats ont mis en lumière «les formes modernes du plagiat, facilitées par les technologies numériques et les outils d'intelligence artificielle».

Le doyen de la faculté des langues, Abdelkader Zerrouki, spécialiste en sciences du langage, a insisté sur l'importance de la formation : «Il faut former les étudiants non seulement à détecter le plagiat, mais aussi à comprendre les principes de l'écriture académique éthique.» Parmi les recommandations formulées lors de cette rencontre figurent : «L'amélioration de l'accès aux logiciels anti-plagiat, leur mise à disposition pour les étudiants comme pour les enseignants, la valorisation de la production originale des étudiants, et la création d'ateliers d'écriture académique».

Les participants ont également appelé à «une révision des règlements disciplinaires pour y intégrer les nouvelles formes de plagiat numérique». «Il est temps de passer d'un discours de prévention à des actions concrètes sur le terrain universitaire», a conclu un intervenant. Ce fut une journée instructive, rehaussée par la présence du recteur Belgoumène Berrezoug et du directeur de l'institut Cervantes d'Oran et qui a permis d'initier une réflexion collective et d'ouvrir la voie à des mesures concrètes pour restaurer l'intégrité académique dans nos institutions.

A. Khaled



Un «laboratoire de fabrication» à Sidi Bel Abbès

L'UNIVERSITÉ Djillali-Liabès de Sidi Bel Abbès a lancé un projet prometteur baptisé «Laboratoire de fabrication», permettant aux étudiants de transformer leurs idées en prototypes concrets, et ce dans le cadre de sa stratégie visant à renforcer l'esprit entrepreneurial et l'innovation au sein de la communauté estudiantine, a-t-on appris auprès de cet établissement. «Ce laboratoire innovant, affilié à l'incubateur universitaire, s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre du décret ministériel 008, complétant le décret 1275, qui vise à lier l'université à son environnement économique et social et à renforcer la contribution des étudiants à l'économie de la connaissance», précise la cellule de communication de l'université.